

مقالات ذات صلة

عنوان المقال	تاريخ كتابته	تاريخ ومكان النشر
أولى خطوات المقاطعة .. عودة الذاكرة	٢٠٠٢ / ٥	٢٠٠٢ / ٧ مجلة الغد العربي
الأمة تنحرف أم تنتحر	٢٠٠٣ / ٧	٢٠٠٣ / ٨ / ٢٠ صحيفة الوفد
غزو العراق أثبت أن للعرب ثوابت	٢٠٠٣ / ٣	٢٠٠٣ / ٤ / ١٩ صحيفة الأحرار
خارطة الصدق هي طريقنا للآخر ولأنفسنا	٢٠٠٣ / ٧	٢٠٠٣ / ٨ / ١١ صحيفة الوفد
رسالة ختام إلى بوش وصدام	٢٠٠٣ / ١	٢٠٠٣ / ٢ / ١٩ صحيفة الوفد
شائعات سياسية	٢٠٠٣ / ٥	رفض نشرها
من يضع القانون لمن؟!	٢٠٠٢ / ١١	٢٠٠٢ / ١٢ / ٢٣ مجلة البداية
نحن أولى منكن بتحرير المرأة ولكن من ماذا؟!	٢٠٠٣ / ٤	٢٠٠٣ / ٦ / ٢ مجلة البداية
نعم لمسيرة التعليم رغم أنف السبعين مليون مصري!	٢٠٠٣ / ٥	رفض نشرها
بلاغ إلى النائب العام ضد مجهول !!	٢٠٠٣ / ١٠	لم تعرض لتوقعي رفضها
أمريكا الحلم والكابوس	٢٠٠٢ / ٧	٢٠٠٣ / ٩ / ١٦ صحيفة الوفد
المرأة المصرية من الشيش إلى الشيشة !!	٢٠٠٣ / ١٠	لم تعرض لتوقعي رفضها
من يملك الإذن لهيكل بالاعتزال؟!	٢٠٠٣ / ٩	رفض نشرها
سياسة الإنهاك	٢٠٠٣ / ١١	٢٠٠٤ / ٦ / ٨ صحيفة الوفد
الرجل المناسب	٢٠٠٤ / ١	رفض نشرها
لقاء القمة	٢٠٠٤ / ٤ / ١٨	٢٠٠٤ / ٥ / ١٦ صحيفة الوفد

أولى خطوات المقاطعة عودة الذاكرة

أيتها الأمة .. إننا نمتلك مقومات الكرامة فلماذا نرضى بالهوان ؟ .. ونمتلك مقومات الجسد فلماذا نرضى أن نكون ظلاً للآخرين ؟ ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً» ألم يقل « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » - فنحن إذن نمتلك مقومات الجسد - صلوات الله وسلامه وبركاته عليك يا رسول الله وعلى آلك وصحبك والتابعين .

أعزائي الأفاضل .. لقد دعا ولا يزال البعض يدعو إلى المقاطعة الاقتصادية للسلع التي تحمل جنسية بلدان لها معنا مواقف مضادة أو محببة أو مذلة ، وأرى بالطبع شأنى شأن الآخرين أنها دعوة محمودة ولها دوافعها الوطنية المخلصة النبيلة ، إلا أننى أرى في ذات الوقت أنها دعوة لا تتسم بالواقعية ولا تستند إلى المنطق - وأرجو ألا تندeshوا أو تتسرعوا في إساءة الظن بى - لأننا بالفعل ظل للآخرين ، وهل يستطيع للظل أن يأتى بتحركات وأفعال تخالف الجسد ؟!

أيتها الأمة عربية وإسلامية .. إنه حديث موجه لى ولكم ولكنه واقعنا الحالى وحالنا الواقعى الذى إن أردنا تغييره فعلينا أن نعترف به وبما يلى :

* فحينما نجد أنفسنا حاملين ومحمولين على ثوابت ثقافتنا الإسلامية والعربية الضاربة في جذور التاريخ فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما نستطيع اقتصاداتنا أن تمتلك مقومات السيادة ، وتستطيع سواعدنا وعقولنا وضائرننا أن تلبى احتياجاتنا الغذائية والصناعية والخدمية فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما تخلو شوارعنا وجامعاتنا ومدارسنا ونوادينا وتجمعاتنا المختلفة من مظاهر الاختلاط السافر بين الجنسين فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما يحترم نساؤنا وبناتنا أنوثتهن وينأين بها عن أسواق السوء ، ويؤمن بأنها هبة

مقدسة ولا يجوز منحها للعابثين أيًا كان المقابل فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما يعود أفراد الأسرة إلى سماتنا وعاداتنا التي أنبتت للعالم زهور القيم والمبادئ القيمة فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما نلتفت جميعًا يمينًا ويسارًا فنجد بدلاً من القدوة ألف قدوة فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما يتحلّى إعلامنا بصفة عامة ، والمرئى منه بصفة خاصة بضوابط الاخلاقيات البناءة ويتخلّى عن عوامل الهدم والتبعية فسوف تحدث المقاطعة .

* وخلاصة القول إننا حينما نعرف لكل شىء قدره ونعطى لكل قدر حقه فسوف تحدث المقاطعة .

* وخلاصة الخلاصة أيتها الأمة أن أولى خطوات المقاطعة التي نشدق بها دون أن نعقلها هي عودة الذاكرة إلينا جميعاً تلك الذاكرة التي إن عادت فسوف نرى أنفسنا في مرآة العالم وقد عدنا جسداً وله ظلاله ، أما إن كانت هذه الغيبوبة تروق لنا ويروق لنا أن نبقى ظلالاً للآخرين ، فلا أجد قولاً أبلغ مما قاله رسول الله وكأنه ينظر إلينا ويعيش بيننا : «يوشك أن يأتى زمان تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها ليس من قلة بل أنتم يومئذ كثرة ولكن كثاء السيل .. ثم سكت ثم استطرد قائلاً : ولينزعن الله المهابة من قلوب أعدائكم وليقذفن الوهن فى قلوبكم .. فسأله صحابته وما الوهن يارسول الله ؟ فقال : حب الدنيا وكراهية الموت » أو كما قال عليه صلوات الله وسلامه ورحمته وبركاته وعلى آله وصحبه والتابعين .

الأمة تنحرام تنتحر

يا أمة صار الغناء نشيدها وطعامها سحت وخمر ماؤها

هلا أفقت وقد أحاط بك اللظى أم عشتت فوق الرءوس طيورها

اليوم أقف تحت مظلة الديمقراطية شاهداً بالحق أمام الحق جل شأنه وأمام البشر وللتاريخ أن للأمم حضارات، وأن هذه الحضارات لكي تبقى شاذة عفوية لابد لها من ساقين قويتين إحداهما تمثل قيم العلم والأخرى تمثل قيم الأخلاق، وأن الحضارات التي تقوم على ساق واحدة لابد وأن تسقطها عثرات الطريق، وأننا نحن المصريون حكومة وشعباً نستحق كل العجب والتعجب – والكتابة عن مصر تجب الأمة – إذ أننا لازلنا نجو على بدايات الطريق بخطوات عرجاء ورغم هذا فإننا نجد ونجتهد في إضعاف وإتلاف حضارتنا الأخلاقية التي إن أهدرت لماتبقى لنا ما نخطو به ولصرنا في المسير أقرب إلى الزواحف.

ولقد كنت حذرت من هذا الواقع المأساوي في إحدى مقالاتي بجريدة الأحرار تحت عنوان ((من سيصنع الحضارة – مدخل إلى تحديث مصر)) مشيراً إلى واقعنا المأساوي الذي نعيشه ونعايشه بكل ما فيه من أوجه الفساد الذي إن مكناه فينا فلن يؤدي بنا إلا لمزيد من الانحدار والاندحار الذي أحسب أننا صرنا إلى قاعه أقرب مما كنا نظن، وإلا فما معنى أن يأتي أحد الأصدقاء بحديث إفك جديد تناولته شائعة قدرة ودينية ورخيصة قالها وسمعتها، فنزلت على مسامعي ونفسي وكأنها الصاعقة، فهي تطعن في شرف ورجولة أحد أهم وأبرز رموز مصر والعروبة والإسلام وأحد أقيم وأندر المثل المشرقة المشرقة التي نتطلع إليها نحن وأبناءنا والأجيال القادمة في مجال الدعوة إلى الله، وهي شائعة لا أشك إضافة لكل أوصافها السابقة أنها شائعة جبانة إذ لم ترع حرمة هذا العالم الكبير الذي ترك عالمنا منذ سنوات قلائل ليلقى ربه في عالم الحق، كما أنني لا أستبعد أن وراء هذه الشائعة قوى خارجية وداخلية تهدف في المدى القريب إلى الترويج والتمهيد لإقامة رابطة للشواذ وصولاً في المدى المتوسط إلى إهدار ما تبقى لنا من حضارة حتى إذا ما أظننا المدى

البعيد كنا أمة عدماً لا روح فيها ولا جسد لها ولا ظلال .

نعم كانت صاعقة مؤلمة ، وقد زادت وطأتها حين أفاد بعض الحضور أنهم سبق وسمعوا هذه الشائعة ، وما زادنى ألماً فوق ألمى هو ذلك الفتور الذى تغلفت به وجوه من حولى لدى سماعهم بهذه المأساة ، الأمر الذى جعلنى على يقين بأننا لم نعد نرى بل لم نعد نريد رؤية ما بعد أقدامنا وهى حماقة وبلاهة لم أملك حيالها سوى أن أمسك بقلمى لأكتب وأتساءل فى مرارة ما بعدها مرارة :

* هل إلى هذه الدرجة نجح أعداؤنا فى إلغائنا ثم إعادة استنساخنا من نفائسهم الأخلاقية التى نعلم ويعلمون أنها باتت تهدد حضاراتهم؟

* وهل إلى هذه الدرجة فقدنا كل قيم الانتماء والهوية بدءاً من انزلاقنا فى ممارسة كل المحرمات ومروراً بتبجيلنا واحترامنا المبالغ فيه لكل قيم السقوط وأهله وانتهاءً بتقبلنا لإهدار ما تبقى لنا من رموز العطاء والسمو فى مختلف المجالات الدينية والفكرية والثقافية؟؟

* وهل إلى هذه الدرجة صار واقعنا ومستقبلنا مرتعاً لعبث العابثين من أعداء الخارج والداخل ؟ وإلى متى سنظل نجهل أو نتجاهل الحقائق التى طالما أكدها مفكرنا ومثقفنا نقلاً عن كتابات غربية محايدة بما يفيد أننا نمر بلحظة انحدار متعمدة ومخطط لها بمعرفة أعداء الخارج منذ عشرات العقود ، وبأنها تهدف إلى تفريغ أمتنا من كل مقومات وقوى الدفع الذاتية القادرة على انتشالنا من عشرات الطريق ، وأنهم حددوا وسائلهم بصدد تنفيذ هذا المخطط فى عدة مراحل متتالية تبدأ بغرس وترسيخ قيم الجنس والسقوط والرشوة والفساد والإدمان بين أفراد المجتمع إلى أن يعتادوا هذه الحياة ثم يدمنها فيصير الحق باطلاً والباطل حقاً ، وحينها يسهل إهدار رموزهم وتشويهها وتسفيهها واتهامها بكل قيم القبح والريزية فى ذات الوقت الذى يتم فيه صناعة نجوم آخرين للمجتمع هم وفقاً للحق الذى صار باطلاً هوامش لا قيمة لهم ، بل إن بعضهم لاجدوى منهم إلا فى إهدار الحضارة ، ولكننا عمينا ولم نعد نرى لنا رموزاً ولا أسياداً ولا نجومًا سوى بين أرباب

العري والجنس والتبجح واللهو واللعب والكسب السريع .

وإلى هنا إخوة الوطن لابد من وقفة نقفها مع أنفسنا بين يدي التاريخ الذي سنقف بعده بين يدي الله ليسألنا ومن لا يملك شجاعة الصدق فسوف تجيب حواسه وخلاياه نيابة عنه — اللهم إلا إن كان بعضنا بمنأى عن الموت وعن الوقوف بين يدي الله وهو مالا أظنه في أحد — لذا فلا بد من وقفة حق تقفها كل أجهزة الدولة المنوط بها تشكيل فكر المجتمع ووجدانه وتطلعاته وأخص منها أجهزة الإعلام وأخص منها التلفزيون الذي بات ضرورياً وحتماً على قياداته وضع وتنفيذ خطة إعلامية وطنية صادقة تحفظ لنا رموزنا ونحفظ بها هويتنا وتقينا فيروسات السقوط تمشيًا مع التعليقات التي صرح السيد وزير الإعلام بأن السيد رئيس الجمهورية أكد له عليها وهي مراعاة قيم المجتمع والتي لا أظنها تتمثل في إلغاء برامج القيم والتوسع المطرد في رقعة وزمن عرض برامج اللاقيم ، وأخص منها كل البرامج المختصة بعرض أغاني الفيديو سلب وبعض الإعلانات ذات الإيحاءات المخلة المخجلة وأغلب البرامج الفنية التي أخص منها برامج ستار ميكر وستوديو الفن وسكوت هانغني ، باعتبارها برامج أشبه بفتارين عرض للحوم النسائية أكثر منها برامج لعرض المواهب الجادة وهي توجهات مرفوضة ولا تعبر عن قيمنا ولا عاداتنا كما أنها لا تليق بتلفزيون مصر باعتبارها أكبر دولة عربية إسلامية لا يشرفها ولا يشرف إعلامها ولا يشرف أبناءها أن ينزلق أخطر أجهزتها الإعلامية إلى هذا المستوى الذي يبرره البعض بأن الإعلام مطالب بتلبية كل الرغبات ، وهي مقولة لو أدرك قائلها معناها وخطورتها لما قالها لأن التلفزيون غير مسئول عن تلبية كافة الرغبات ، ولكنه مسئول بل ومطالب بأن يرتقى بأصحاب بعض الرغبات .

غزو العراق أثبت أن للعرب ثوابت

يا أمة يعجب لها حتى العجب لا الشمس توقظها ولا حرب اللهب
لو أن في البلدان كلب واحد وجميعنا حمل الهداية واحتجب
لظننت أهل الكهف صاروا أمة لكن أهل الكهف ليسوا كالعرب

ثم أما بعد .. فإن الغزو الذي ترعّمته أمريكا ضد العراق قد أثبت أن للأمة العربية — ممثلة في حكامها — ثوابت لا تحيد عنها وهو ما لم نكن نتمناه بل وما لا نتمناه مستقبلاً ، إذ أن العمل السياسى لا ينبغى أن يكون كالأرض في جمودها وحيادها الذى يجعلها لاتفرق بين من يزرعها ومن يمشى فوقها ومن يبصق عليها ، وإنما ينبغى أن يكون عملاً مليئاً بالحياة قادراً على التفاعل مع الأحداث والتأثير في مجرياتها وهو ما لم يحدث ، حيث أصرت الأمة على تبني موقف واحد جامد من لفظتين لاثالث لهما ألا وهما لا للحرب ، وهى مقولة منقوصة كمن يقول لا تقربوا الصلاة ، إذ أننا حينما نقول لا للحرب فلا بد أن نقول نعم لكذا وهو ما لم يحدث، الأمر الذى جعلنى أقترح إجراء انتخابات رئاسية حرة في العراق تحت إشراف ورقابة لجان من الأمم المتحدة وبحيث لا تمثل فيها أطراف النزاع ، وقد نشر هذا الاقتراح في جريدة الوفد ثم في جريدة الأحرار ثم تناقلته بعض الدول وبعض الأقلام — بعد الإضافة والحذف — دونما أدنى إشارة إلى مصدره، إلا أن هذا لم يشغلنى بقدر ما شغلنى موقف الأمة العربية التى لم تعر هذا الاقتراح أدنى اهتمام حتى في قمته العربية التى عقدت بصورة استثنائية عاجلة ولكنها لم تتخذ أية مواقف استثنائية ولا عاجلة على الرغم من أننى قد أرسلت فاكساً بهذا الاقتراح إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية التى إن لم تتخذ الآن قرارات جامعة ومؤثرة فلن تتعدى في نظر الشعوب كونها ملتقى للحكام العرب كى يتسامرون ويتبادلون الآراء وأحياناً الشتائم لذا فقد بات لزاماً والتزاماً بأمانة الرسالة الصحفية أن أدعو الرئيس محمد حسنى مبارك إلى عقد قمة عربية عاجلة وجادة تحت شعار ((نكون أو لا نكون)) لبحث ما يلى من اقتراحات كحد أدنى :

(١) التأكيد على أننا كأمة عربية لم ولن نعادي أى دولة أو مجموعة دول ما لم تبادرنا بالعداء وأننا نؤكد على اعتناق السلام كخيار استراتيجي تجاه كل من يعتنق تجاهنا نفس المبدأ وأن العكس بالعكس صحيح .

(٢) اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها ترميم ما طرأ على الصرح العربي من تصدعات وتشققات .

(٣) تصميم راية عربية واحدة تجمع في إطارها أعلام جميع الدول العربية وبحيث يأتي في القلب العلم المميز لكل دولة .

(٤) إدخال تعديل على كافة استمارات وبطاقات تحقيق الشخصية بحيث تتضمن في خانة الجنسية على لفظين أولهما الجنسية الفرعية وإلى جانبها الجنسية العامة كأن يكون (مصرى عربى أو لیبى عربى أو سورى عربى أو .. إلخ) .

(٥) توحيد السلام الوطنى فى جميع البلدان العربية ، وإن كان لى أن أقترح بلا أدنى شبهة انحياز فإننى أقترح لحن نشيد الوطن الأكبر للموسيقار الراحل محمد عبد الوهاب .

(٦) ابتكار وتعميم سياسة تعليم واحدة ذات مناهج موحدة على الدارسين فى جميع البلدان العربية .

(٧) السعى الجاد إلى تحقيق الوحدة العربية الكبرى وفقاً لمراحل زمنية تبدأ عاجلاً بمجموعة من الاتحادات الجزئية بين كل مجموعة من الدول تمتلك فيما بينها مقومات الاتحاد كأن يقوم اتحاد عربى بين مصر وليبيا والسودان وآخر بين الجزائر وتونس والمغرب .. إلخ ، وصولاً إلى دمج هذه الاتحادات مستقبلاً ، وفى هذا الشأن فإننى أقترح توحيد العملة النقدية فى دول كل اتحاد جزئى .

(٨) إدخال تعديلات جذرية عاجلة على دساتير الحكم فى جميع الدول العربية بما يساعد على تحقيق مبادئ الديمقراطية القائمة على الحق والعدل والمساواة وبما لا يخل بها تتطلبه هويتنا العربية والإسلامية من ضوابط على الفعل والسلوك ، هذا وأقترح أن يتم

البدء بتوحيد دساتير الحكم في دول الاتحادات الجزئية تمهيداً لتطبيق دستور واحد مستقبلاً على الدول العربية جميعاً .

(٩) إنشاء صندوق عربي لرعاية المواهب العلمية الفذة في مختلف المجالات الجادة والإنفاق على مختلف أوجه البحث العلمي.

(١٠) توفير المناخ الصالح والملائم لعودة العلماء والمفكرين العرب في مختلف التخصصات من دول المهجر إلى الوطن الأم وشمولهم بما يستحقونه من رعاية وتقدير .

(١١) إستعادة ما يمكن استعادته من الأموال العربية المودعة في الخارج واستثمارها داخل الوطن .

(١٢) تطوير ميثاق جامعة الدول العربية بحيث يتضمن على ما يلي :

* إنشاء محكمة عدل عربية تمثل فيها جميع الدول العربية وبحيث تتخذ أحكامها بأغلبية ثلثي المحكمين وأن تصدر هذه الأحكام في مهلة شهر كحد أقصى من تاريخ رفع الدعوى وأن تكون أحكامها نهائية وملزمة وأن يتم اتخاذ قرارات الجامعة بأغلبية ثلثي الأعضاء .

* ألا يجوز لأى دولة عربية أو مجموعة دول أن تعتدى عسكرياً على أى دولة أو مجموعة دول عربية أخرى واعتبار وقوع هذا الفعل موجباً لاشتراك باقى الدول العربية في حرب ضد الطرف المعتدى إضافة لما قد يقرره المجتمع الدولي من عقوبات على الطرف المعتدى .

* ألا يجوز لأى دولة عربية أو مجموعة دول أن تبادر بالاعتداء على دولة أو مجموعة دول أجنبية واعتبار وقوع هذا الفعل موجباً لعقوبات اقتصادية رادعة من قبل باقى الدول العربية إضافة لما قد يقرره المجتمع الدولي من عقوبات على المعتدى .

* وقف التعامل سياسياً واقتصادياً مع أى دولة أجنبية تلحق أى أذى بإحدى أو بعض الدول العربية دونها حق مؤيد بقرار أو حكم دولي ، وكذا مقاطعة أى دولة أو مجموعة دول عربية اقتصادياً حال ثبوت تورطها في أى تعامل سياسى أو اقتصادى مع الدولة أو

مجموعة الدول الأجنبية المشار إليها .

* تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك بعد التأكيد على ضرورة توافر مقومات عادلة بين دول الاتحاد ، وقصر نفاذها على حالة أن تتعرض دولة أو مجموعة دول عربية لعدوان أجنبى ظالم.

وختامًا فلا بد أن نعترف بأن الأمة قد زلت وأنها فى حاجة إلى يد تعينها على النهوض من كبوتها، ولكن هذه الأمة لا يشرفها ولا يسعدها أن تمتد هذه اليد من مغارب الأرض أو مشارقها وإنما تأمل أن تكون يد عربية .

خارطة الصدق هى طريقنا للآخر ولأنفسنا

إن كان من حقك أن تكون أنت فإن من حقه أن يكون هو ، ولكن ليس من حقك أن تقهره ليكون أنت وليس من حقه أن يقهرك لتكون هو ، فالذات لا تتغير بالقهر وإنما بالمثل والقدوة .. ثم أما بعد

إن من يتأمل حال العالم يشعر بالأسى ولكنه يشعر بالمرار والانكسار إذا ما تأمل حال أمتنا الإسلامية وأخص منها العربية ، إذ باتت تحتكر اتهامات الآخر لها بالتخلف والفساد والديكتاتورية ، وصولاً إلى الإرهاب الذى يرى الآخر أنه الإبن الشرعى لهذه البيئة ، وبالتالي فإن أمتنا متهمه بإنتاج الإرهاب وتصديره إلى الآخر الذى بات على يقين لا عدل فيه بأنه حتى وإن تعرضت بلاده لأية مأساة طبيعية فلا شك أن أمتنا هى المتسببة فيه حتى ولو بالتوجه إلى الله مرة واحدة أسبوعياً بالدعاء فى خطبة الجمعة على الآخر ، وهو أمر له أبعاد غريبة أبسطها أن الآخر يؤمن بأننا أمة مستجابة الدعاء !!! كما أنه أمر يوحى بأن هذا الفعل موجب للعقوبات الاقتصادية أو العسكرية !!!

وحيث إننا أمة تؤمن بالصبر والتسامح ولكنها تجهل معناهما وتنحرف بهما إلى كل معانى السلبية ، فقد اعتدنا دائماً أن نتظر ثم نتظر ثم نتحرك ، ولكن بعد أن يكون العقاب قد حان أو صار واقعاً ، حينها ترانا نسابق الزمن ونللم أوراقنا ونلهث إلى الآخر لدفع الاتهامات عن أنفسنا وتحسين صورتنا ، وكأن الكلمات الخطابية والأوراق الحكومية هى دليل جمالنا الفائق ، وكأننا نظن فى الآخر الذى يعلم عنا ما لا نعلمه عن أنفسنا أنه صار من السذاجة بحيث يقتنع بما لا يقنع ، فى حين أن هذا الآخر يمكن اختراق عقله وقلبه بكل بساطة فقط إذا التزمنا الصدق مع أنفسنا ومعه لكى يصدقنا ثم يصدق معنا ، إن كل ما نحتاجه للوصول إلى الآخر هو خارطة الصدق التى تتضمن ما يجب وما يجب أن يسمعه منا الآخر ألا وهو :

(١) أننا كأمة نحتاج بالفعل إلى إصلاحات جذرية فى كل المجالات سواء السياسية أو

(٢) أننا أمة تميل بحكم هويتها وحضارتها إلى التعامل مع كل الدول التى تؤمن بالنظم الديمقراطية التى ترعى الحقوق وتحترم الحريات وتقيم العدل .

(٣) أنه من الظلم اعتبار أمتنا بيئة منتجة ومصدرة للإرهاب ، خاصة وأن شعوب هذه الأمة فى أغلبها الأعم هى شعوب مقهورة ومغلوبة على أمرها وإلا لشارت على أوضاعها الداخلية ولقاومت أنظمتها المستبدة ، ولكننا إن شئنا الحق فإن ما يطلق عليه إرهاب فى أمتنا هو أحد صنفين لا ثالث لهما فأما أولهما فهو المتمثل فى المنظمات التى تهدف إلى زعزعة أركان بعض أنظمة الحكم العربية والإسلامية وهى منظمات غير مشروعة ، لما تنتهجه من وسائل تخريب وتدمير لا يخلو من العشوائية ، إذ تارة يستهدف السياحة وتارة يستهدف المسؤولين وتارة يستهدف المواطنين وتارة يستهدف المنشآت ، ومن المؤسف أن هذه المنظمات ترفع الشعارات الإسلامية ، فى حين يدعو الإسلام إلى الإصلاح بالحكمة والموعظة الحسنة والتحاور بالتي هى أحسن ، وبالتالي فإن هذه المنظمات هى طرف فى صراع داخلى ليس للآخر دخل به وليس الآخر طرف فيه .

(٤) أن الشريعة الإسلامية هى شريعة حضارة بكل معنى الكلمة ، إذ ما هى الحضارة إن لم تكن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واعتبار العلم فريضة والعمل عبادة والعدل واجب والتراحم والإحسان والتسامح من حسن الخلق ، ثم ما هى الحضارة إن لم تكن فى الحفاظ على كرامة الإنسان الذى كرمه خالقه ولكنه أبى إلا أن يبين نفسه ، ثم ما هى الكرامة إن لم تكن حق الإنسان فى الجهاد حماية للعقيدة أو دفاعاً عن الأرض والعرض والمال والولد ، ثم أين الاختلاف بين الحالات التى شرع الإسلام الجهاد فيها والحالات التى أقرها العالم مثلاً فى الأمم المتحدة التى أظن المسؤولين فيها قد قرأوا القرآن والأحاديث النبوية واسترشدوا بها فى تقنين حالات المقاومة المشروعة .

(٥) أن بلدان أمتنا هى أكثر بلدان العالم تمتعاً بالوحدة الوطنية ، إلا أن البعض — ولا

أستبعد سوء النية — يحلو له التركيز على حالات المواجهة النادرة التي قد تحدث بين أصحاب العقائد المختلفة لتزييف الصورة وتضخيمها وإظهارها وكأنها فتنة طائفية ، في حين أن نفس المواجهات تحدث يوميًا بين أصحاب العقيدة الواحدة ولكن أحدًا لا يلتفت إليها .

(٦) أن منطق الحق يفرض على أمريكا باعتبارها قطب العالم ألا تقتصر تحليل الأحداث التي تعرضت أو تتعرض لها على احتمال واحد مهملة باقى الاحتمالات ، باعتبار هذا التوجه غالبًا ما سيقودها إلى مزيد من الخطأ ومزيد من الظلم بل ومزيد من الأخطار ، إذ لو لم يكن توجهها قد أصاب الهدف الحقيقى فإن هذا سوف يعنى حتمًا أنها ستظل صيدًا سهلاً للجانى الحقيقى البعيد عن دائرة الاتهامات ثم يفرض أن أمريكا مستهدفة عربياً وإسلامياً ألم يكن من الحكمة بعد أن تم إدانة العرب والمسلمين أن يرتقى المحكمون والمحللون إلى الدرجة التالية وهى بحث أسباب هذا التوجه المفترض جدلاً من العرب والمسلمين .

(٧) تبقى الإشارة إلى أحدث وأكبر أخطاء أمريكا تجاه الأمة وتجاه نفسها بسعيها إلى تفرغ الشعوب العربية والإسلامية من هويتها وهما بأن هذه الخطوة ستكون كفيلة بتحقيق الأمن الأمريكى ، وهو افتراض خاطئ بنى على افتراض خاطئ ولن يؤدى إلا لنتائج خاطئة، إذ أن المساس بهوية الأمة سوف يؤدى بالفعل إلى تزايد كراهية أبناء الأمة لأمريكا ولكل من له صلة بها ، فى حين أن تمسك الأمة بهويتها سوف يجعلها أرحم الأمم بنفسها وبالأخر .

وكلمة ختام أتوجه بها إلى المعنيين فى الداخل والخارج ، مؤكداً أن أمتنا لو منحت الفرصة الحقيقية والعادلة لإثبات الذات لأنتجت إلى العالم أسمى وأعظم الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة على ديمقراطية مثالية وقف بموجبها الفاروق عمر خطيباً فى الناس طالباً منهم أن يقوموه إذا حاد عن الحق.. وهى ديمقراطية لاشك أن الآخرين سيتسابقون لاستيرادها منا كما لا شك أننا سنسعد بإهدائها إليهم ، خاصة أننا جميعاً كبشر ينبغى أن يكون لنا هدف واحد ألا وهو الارتقاء بالبشرية إلى حيث ينبغى أن تكون.

رسالة ختام إلى بوش وصدام

هل وصل العالم حقاً إلى حالة من اليأس التام بشأن إيجاد حل للمشكلة العراقية الأمريكية ؟ هذا جائز ، ولكن من الجائز أيضاً أنه لازال ثمة شعاع من أمل أتوجه به إلى سفيرى أمريكا والعراق بل وإلى العالم أجمع عبر هذه المقالة عساها تكون معبرنا الوحيد من هذا النفق المظلم فقط إذا ما توافرت لدى رئيسى الدولتين الرغبة الصادقة فى هذا ، فأنا لأعتقد بوجود مشكلة دون حل ولكنها إن لم تحل فما من شك أن أطراف المشكلة أو بعضهم أو أحدهم لا يريد حلاً .

واستناداً لما سبق واسترشاداً بأحداث المشكلة ومراحلها التى تابعتها كغيرى فإننى لا أرى أن ما تم طرحه لتجنب انفجارها يرقى إلى مرتبة الحلول ، حيث إن جميع الأطروحات لم تكن بمنأى عن الانحياز لطرف على حساب طرف بالرغم من أن الأحداث ودلالاتها وما صاحبها من تصريحات لرئيسى أمريكا والعراق وما أتاحته من معطيات تكاد تصرخ فى أذننى العالم بل وتكاد تأخذ بيديه إلى حيث الحل الساطع كالشمس فى حياده وموضوعيته .

نعم هناك مشكلة ضخمة ، ولدت كذلك ثم ازدادت تضخماً وتعقدت مع مرور الوقت لغياب الحل القادر على دفنها فى ذات الرحم التى خرجت منها إلى العالم يوم قام الجيش العراقى بغزو دولة الكويت فى بادرة بغیضة أنكرها العالم أجمع وأجمع إجماعاً عادلاً على حتمية مواجهتها ودحرها ، وقد كان للعالم ما أراد ، إلا أنه ما لبث أن أجمع مرة أخرى على ضرورة إنزال العقوبة بأهلها إلا أن إجماعه فى هذه المرة كان ظالماً ، فلم يكن من العدل ولا من المنطق إنزال العقوبة بدولة العراق للأسباب التالية :

(١) أن العراق كدولة لم تتخذ قرار غزو دولة الكويت ، وإنما كان قراراً منفرداً لحاكم العراق نفذه الجيش الفاقد لإرادة الاختيار وهى حقائق لا تحفى على أحد .

(٢) أن معاقبة العراق كدولة هو أمر له تداعياته على دول العالم بصفة عامة وبخاصة

على دول الجوار والتي شاركت في أغلبها عن كامل اقتناع في حرب عاصفة الصحراء ضد العراق الغازى .

(٣) أن معاقبة العراق كدولة قد أخطأ التصويب نحو الهدف ، فقد كان الهدف المعلن دائماً هو رأس النظام العراقى ولكن الهدف المصاب كان دائماً هو الشعب العراقى وجيرانه .

ولأن علاج المشكلة لم يكن جذرياً ، فقد ظلت مسببات المرض كامنة وباقية كالنار تحت الرماد والتي ما إن هبت الرياح حتى تأججت وأعدت الصراع إلى سطح الأحداث أكثر سخونة وضراوة وغليناً حتى بات الانفجار قاب قوسين أو أدنى ، وكادت أبخرته تغشى الأبصار وكادت فورته تصم الأذان، خاصة بعد مأساة الحادى عشر من سبتمبر التى أحاطت أذنتها القائمة ببصيرة بوش وبصره فلم يعد يرى في دول العالم سوى قسمين أحدهما أبيض والآخر أسود متجاهلاً ما بينهما من ألوان ودرجات لمحدودة ، وهو أمر ليس في صالح أمريكا نفسها .

وإمعاناً من الرئيس بوش في تصعيد الصراع فقد أصر إصراراً شديداً على أن نظام العراق هو أحد رءوس المثلث الذى يمثل القسم الأسود لكونه يرمى الإرهاب ويسانده ويموله ، وهى اتهامات قاسية أخذها النظام العراقى مأخذ الجد وتحدى بوش وطالبه بأن يعلن على العالم أدلة الاتهام ، ولكن بوش لم يجد لديه من الأدلة المادية ما يعلنه على العالم رغم أن لديه جبال من الأدلة الظنية لذا فقد بدأ في توجيه مجموعة أخرى من الاتهامات إلى صدام تتلخص في أن النظام العراقى يمتلك أسلحة دمار شامل ويسعى إلى تطويرها وأنه نظام غير شرعى ، وهى اتهامات لم يسكت صدام عنها حيث نفى بكل إصرار امتلاك العراق أسلحة دمار شامل كما أعلن عن إجراء استفتاء شعبى حول رئاسته أسفر على حسب ما أعلنه النظام العراقى عن حصول صدام على تأييد شعبى كامل بنسبة ١٠٠٪ وهو أمر بالغ السذاجة والبهتان معاً ، الأمر الذى جعل بوش يشتاط غضباً ويدعو إلى تشكيل فرق تفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ، وتم التشكيل وذهبت الفرق وفتشت ولكنها لم تجد ما ذهبت لأجله مما زاد من غضبة بوش الذى أعلن عن وجود أدلة قاطعة تدين العراق ، ثم أوفد بها كولين باول إلى الأمم المتحدة التى تجمع أعضاؤها من كل

حذب وصوب لسماع الأدلة ورؤيتها ، ولكنهم شاهدوا وسمعوا أدلة لا يمكن اعتبارها أدلة وإن جاز اعتبارها أدلة فإنها تدل فقط على أن بوش لن يهدأ له بالاً إلا بضرب العراق، وهو إحساس تسرب عبر الشاشات إلى شعوب العالم كافة ، كما تسرب إلى نفسى ولكنه لم يأتينى وحيداً وإنما أتانى برفقة إحساس آخر ظل يلح على كى أكتبه وأرسل به إلى سفيرى أمريكا والعراق، فلما وجدته يتمتع ببعض المنطق والموضوعية قررت أن أكتب تلك المقالة وأن أنهيها باقتراح إجراء انتخابات رئاسة حرة في العراق بين كل من يرغب في ترشيح نفسه لهذا المنصب وبحيث تجرى هذه الانتخابات في كافة مراحلها تحت إشراف ورقابة لجان دولية من الأمم المتحدة مع استبعاد أى تمثيل عراقي أو أمريكي أو إسرائيلي من هذه اللجان ضماناً لحيادها ونزاهتها وشفافية النتيجة التي إن أتت لصالح صدام — وهو احتمال مستبعد — فلتصمت أمريكا ولترفع يدها عن العراق حكاماً ومحكومين ، أما إن أتت النتيجة في غير صالح صدام — وهو احتمال غير مستبعد — فأهلاً بالديمقراطية على أرض العراق ، أهلاً بها نابعة من إرادة الشعب العراقي أهلاً بها ووداعاً لصدام ولرجال صدام ولمعارك صدام .

شائعات سياسية

إذا كنت مخلدًا وكانت الدنيا لك باقية والآخرون زائلون فأنت إذن أسمى من أن تنازع أحدًا على الملك ، أما إن كان هذا وهم وكان الحق أنك والدنيا بها عليها ومن عليها زائلون ، فالملك إذن أحقر من أن نتنازع عليه .

ثم أما بعد .. فقد قرأت في الآونة الأخيرة عدة مقالات انفعالية غاضبة في إحدى الصحف الحزبية المعارضة تناولت ما يتردد من شائعات في الأوساط السياسية والثقافية بل والشعبية بشأن أن الرئيس مبارك يعد ابنه جمال لخلافته على رئاسة مصر ، الأمر الذى جعل البعض يتساءل مستنكرًا : هل تغير نظام الحكم في مصر وصار جمهوريًا عائلًا متوارثًا !!؟

والحق أننى أختلف مع هؤلاء الذين جسدوا الشائعة حيث أساءوا لأنفسهم ولمكانتهم قبل أى شىء آخر ، إذ أن ضمير الكاتب وأمانة الكلمة تفرضان على من يحملها التروى والتأنى فى إصدار ردود الفعل تجاه مختلف القضايا وخاصة إذا ما كانت لا تزال فى خزائن الغيب التى لا يعلمها إلا الله ، لذا فإننى أود طرح بعض الحقائق ذات الصلة بموضوع هذه الشائعة :

(١) أنه لا يوجد على وجه الأرض من يحق له أن يصادر حق جمال مبارك فى أن يطمح إلى منصب رئيس الجمهورية ، إذ أن هذا الطموح يقره الشرع ويبحه القانون لجمال مبارك كما يبحه لكل مصرى تتوافر فيه شروط الترشيح لشغل هذا المنصب ، ولكن من حق الشعب شرعًا وقانونًا أن يقول لأى طامح فى الرئاسة أننا لن نرضى بك رئيسًا علينا ، إلا إذا اخترناك بموجب انتخابات حرة تمنحنا حق الاختيار أسوة بالحقوق التى نالتها شعوب الغابات الإفريقية ولا أقول شعوب أمريكا وأوربا .

(٢) أن هذه الشائعة لا تتسم بأية مصداقية ، إذ لم يثبت صدورها عن أى مسئول ، بل إن العكس هو الصحيح ، إذ أن الرئيس مبارك شخصيًا سبق أن نفى هذه الشائعة بصورة قاطعة ، كما نفاهها صاحب الشأن نفسه ألا وهو جمال مبارك فى العديد من تصريحاته قائلاً أن

هذا الموضوع لم يرد في ذهنه .

(٣) أنه قد آن الأوان كى نسموا جميعاً فوق الصغائر الحزبية وضغائن الانتماءات السياسية وبريق السلطة المزيف ، وأن تتكامل قوانا ورؤانا وتوجهاتنا نحو هدف واحد ، إذ أن هذه الاختلافات الحزبية والانتبائية لا ينبغى النظر إليها باعتبارها إطاراً للعمل الوطنى بل يجب اعتبارها جزئيات تتفاعل داخل إطار واحد نسيجه الأخوة ووحدة الهدف والمصير ، وهو ما يوجب علينا إعطاء أولوية مطلقة لإعادة ترتيب مفردات القيم السائدة حالياً فى منظومة صحيحة تسمو وتتباهى بقيم العدل والمساواة والحرية والمسئولية والعلم النافع والعمل الشريف ، بينما تضع وتهمش هوامش المجتمع وقيمهم الفاسدة التى تنخر كالسوس فى بناء الحضارة ، وإن كنت أتمنى أن تخلو هذه المنظومة كلياً من هؤلاء وقيمهم ، ولكن ليس كل مايتمناه المرء يدركه .

(٤) أنه كان من الأجدر بمن روجوا هذه الشائعة أن يسألوا أنفسهم — بافتراض صحة الشائعة — هل من سبب يجعل جمال مبارك يخشى إعلان طموحه فى الرئاسة ؟ بالطبع لا ، إذن فما من داعى يبرر لمختلف القوى السياسية أن تتبنى المجهول وأن تبدد طاقتها فى هذه الأوهام ، بل إن الواجب يحتم عليها أن تبذل قصارى جهدها للوصول إلى أقصى قدر ممكن من النضج السياسى والفكرى الذى يحتم على الجميع أن يصدق فى تقييم نفسه قبل أن يمعن فى نقد الآخر وصولاً للحقائق التالية :

- أن فتى الأحلام الذى يتمناه الشعب المصرى لابد أن يعرف أنه سيحكم الشعب المصرى لاشعب آخر ، بمعنى أنه لا يوجد أى شىء يبرر لهذا الطامح أن يكون جاهلاً أو متجاهلاً لآمال الشعب وآلامه وأفضلياته وتركيبته الاجتماعية وتوجهاته السياسية داخلياً وخارجياً بل وحدود صبره على البلاء .

- أن فتى أحلام الشعب المصرى عليه إدراك أنه سيحكم باسم الشعب ومن أجل الشعب ، واضعاً فى عين قلبه وبؤرة فكره أن الشعب المصرى له مصالح لابد أن تتقدم أى اعتبارات أخرى أو مصالح تخص آخرين ، لأنه إن لم يدرك هذا ويعمل به فسوف

يضعه الآخرون في أحوال التاريخ الذى لا يتلأأ في سمائه سوى القادة النجوم الذين يقدمون مصالح شعوبهم على كل اعتبار ، إذ تفيد عبر التاريخ القديم والحديث على حد سواء أن من لم يرفعه شعبه فقد يرفعه الآخرون يوماً ، لا لكونه يستحق وإنما لكونهم يريدون وهو ما لن ينفعه في باقى الأيام .

- أن فتى أحلام الشعب المصرى ينبغى أن يمتلك فكرًا مصريًا خالصًا مبرمجًا لأنه إن طمح إلى الرئاسة وليس في يده سوى برامج مستوردة فهذا يعنى أنه فاقد منذ البداية لمقومات القائد المنوط به الحفاظ على مكانة مصر ممثلة في جدارة أبنائها بالريادة وقدرتهم على العطاء وعلى هويتها ممثلة في الشرائع التى يؤمن بها الشعب وكذا قيمه وعاداته وتقاليده التى يعتز بها ولا يفرط فيها إلا إن كان مغيباً أو مخموراً تحت إلحاح بعض القوى المؤثرة والمتأثرة بإسقاطات وسقطات الحضارات الأخرى التى لن يمنحنا أصحابها سوى المزيد من أدوات الفشل كى نساعدهم بأيدينا على صنع المزيد والمزيد من نجاحاتهم .

وختامًا والتزامًا بأمانة الكلمة .. فإن علينا جميعًا أن ندرك أن للحضارات مقومات ونتائج ، وأن أصحاب هذه الحضارات يهدفون إلى ترويض نتائج حضاراتهم ، ولكنهم لن يسمحوا لغيرهم بمجرد الاطلاع على المقومات التى هى لب الحضارة ، لذا فعلينا جميعًا إدراك أن أصحاب هذه الحضارات لو كانوا صادقين معنا أو كنا صادقين مع أنفسنا لكننا الآن من أعظم الأمم ، وهو مالم ولن يتحقق مالم نعالج أنفسنا من شيزوفرينيا الهوية والتوجه التى إذا ما تمكنت من جسد الأمة فلن ترضى لها بديلاً عن حضيض الحضارة البشرية .

من يضع القانون لمن ؟

الفعل هو رأى له جسد أما الرأى فهو فعل بلا جسد وكلاهما وجهان لعملة واحدة تعبر عن وجهة نظر صاحبها وفلسفته تجاه موضوع ما، إلا أن أحدهما مباحاً أما الآخر فقد لا يكون كذلك ، فالاختلاف فى الرأى حرية مباحة تقرها الأنظمة الديمقراطية أما حرية الفعل فهى مقيدة بمجموعة من الضوابط تفصل بين المباح والإباحية وترتب الأولويات وتصور الحقوق وتحدد الواجبات تمييزاً لعالم البشر عن عالم الحيوان ، وهذه الضوابط هى التى نطلق عليها ((القانون)) ، والقانون سيد حكمناه فىنا وحاكم سودناه علينا ، ولكنه لولانا ما كان سيداً ولا حاكماً فهو فى حقيقته منتج فكرى بشرى صنعته عقول البعض وصاغته أقلام البعض ليحتكم إليه الكل ، وحيث إن هؤلاء البعض هم جزء من الكل فإنه من حق الكل أو بعضه أن يختلف مع القانون قياساً على حق حرية الاختلاف فى الرأى بين البعض والبعض الآخر، حيث إنه ليس من المنطق أن يحاكم شخص ما لقيامه بفعل ما تم تصنيفه وفقاً لآراء واضعى القانون بأنه من الأخطاء التى توجب العقاب فى حين أن نفس الفعل قد لا يراه آخرون كذلك بل إن القانون قد يتعارض مع نفسه فى الحكم على أفعال متطابقة كما قد يتناقض فى نظره تجاه ما يباح وما لا يباح ، ولناخذ على ذلك مثالين للتوضيح :

(١) إعطاء الدروس الخصوصية فعل له توأم ألا وهو التعليم فى المؤسسات الخاصة وهما فعلاّن يتطابقان مع فعل ثالث وهو التطبيب فى العيادات الخاصة إلا أن القانون يبيح التوأم الثانى ولكنه لا يبيح التوأم الأول فى ذات الوقت الذى يبيح فيه الفعل الثالث على الرغم من التطابق التام فى أسباب النشأة والنمو والاستفحال .

(٢) إنشاء الكباريات وأماكن اللهو بكل ما فيها من سكر وفجر وعرى هو فعل يبيحه القانون ولكنه لا يبيح لامرأة عجوز أو رجل عاجز أن يجلسا بين أقدام المارة وأمام كل منها مشنة ليمون أو فجل لاستجداء قروش زهيدة تعينهما على البقاء .

وكأن القانون أيها الأعزاء يرى ويريد منا تبني رؤيته حيال أن الدروس الخصوصية

هى استنزاف كريبه لموارد الأسر المصرية فى حين أن التعليم فى المؤسسات الخاصة أو الاستشفاء فى العيادات الخاصة هو أحد أهم مصادر الدخل لهذه الأسر.. وكذلك الحال حينما يكرهنا القانون على تبنى رؤيته بشأن بائعة الليمون التى تمثل خطراً على أمن المارة ونهباً لاقتصاديات المجتمع وإهداراً لطاقات التنمية فى حين أن السكر والفجر والسقوط يمثلون أهم الدعامات الأمنية ومقومات الرقى الاقتصادى والقوى الدافعة لعجلة التنمية .

إن موضوع اليوم هو أضخم من أن تستوعبه مقالة واحدة - ولكننى سأحاول - حيث إنه بمثابة علامة استفهام ضخمة ضخامة العالم وقديمة قدم البشرية ، فمن يضع القانون لمن ؟ سوف أحاول الإجابة بادئاً من حيث إن للبشرية مراحل تطور عبر تاريخها الطويل الممتد ، وأن كل مرحلة من هذه المراحل لم يكن لها أن تصل إلى تاليتها دونها قوة دافعة تهدف إلى الزج بالبشرية نحو عالم الرقى بعيداً عن عالم الغابة ، وأن هذه القوى الدافعة تتمثل فى الأديان والرسالات السماوية التى أهملها البشر واتجهوا نحو صورتها الزائفة باحثين عن قيم الرقى مثلهم فى ذلك كمن وقف بوجهه تلقاء مرآة عكسة تحمل صورة نكرة لأصل فائق الجمال كائن فى الاتجاه الآخر ، لذا فإن كل خطوة يخطوها نحو المرأة تزيد بعداً عن بغيته الحقيقية حيث إنه وإن وصل إلى المرأة فلن يجد سوى وهم على سطح من زجاج فيختل ويظن إنه قد أخطأ الطريق ولكنه لا يدرك أنه قد ضل الطريق والهدف معاً ، فيظل حائرًا بين طريق وآخر لكنه لا يصل دوماً إلى الهدف لكونه قد دخل دون وعى إلى دائرة مغلقة لا سبيل إلى الخروج منها إلا بالعودة إلى العقل والمنطق بالنظر فى آليات الكون من حولنا ، وهى آليات لن يتعذر علينا جميعاً حصرها فى صنفين لا ثالث لهما ، فأما أولاهما فهى آليات تخضع فى إدارة حركتها لإرادة الله وسننه وحده لاشريك له ولنطلق عليها ((آليات البقاء)) ، أما ثانيهما فهى تلك الآليات التى خيرنا الله فى إدارة حركتها بين بديلين أولهما اتباع إرادة الله وسننه المتمثلة فى الشرائع السماوية ، وثانيهما أن يديرها البشر وفق اجتهاداتهم ورغباتهم التى تتمثل فى القوانين المعمول بها حالياً ولنطلق عليها ((آليات الارتقاء)) ، أما وأنا قد اخترنا تطبيق البديل الثانى قروناً طويلة فقد كان من الحكمة أن

نتدبر فيما يلي :

(١) أن آليات الكون بصنفيها هي من صنع الله الواحد الأحد وهو سبحانه الأعلم بأدق دقائق تكوينها وأنسب الأساليب في إدارتها .

(٢) أن الله قد تكفل بإدارة آليات البقاء رحمة بالبشر وعبرة لهم ، فأما الرحمة فلكون البشرية ترتبط في بقائها بنجاح إدارة هذه الآليات نجاحاً دائماً وهو ما لا يتسنى سوى لقدرة الله وحده ، وأما العبرة فتتمثل فيما كان يجب على البشرية أن تدركه يقيناً وهي تنظر إلى فشلها الذريع في إدارة آليات الارتقاء وفق أهوائها ورغباتها الأمر الذي يتجلى في عدم تحقيقها لأهداف الرقى البشرى على مستوى الأفراد والجماعات والدول رغم سعيها الدءوب لسن القوانين ثم تعديلها ثم تنقيحها .

(٣) أنه وفقاً لمتطلبات المنطق البحث فإنه لم يعد أمام البشرية بشأن إدارة آليات الارتقاء سوى بديل واحد ألا وهو إدارتها وفقاً لإرادة خالقها وسننه المتمثلة في الشرائع السماوية لإعطاء هذا البديل الفرصة المتكافئة أسوة بالبديل الآخر .

أما بعد فلم يتبقى سوى أن أتوجه بمقالتي تلك إلى كافة الشعوب الإسلامية وإلى حكامها حتى وإن اهتمت بالرجعية والتخلف حيث أراها تقدمية وتحضر وسوف يراها الجميع كذلك فقط إذا ما أداروا أجسامهم مائة وثمانين درجة فصارت المرأة في ظهورهم والأصل في مواجهتهم ثم بدأوا في المسير .

نحن أولى منكن بتحرير المرأة ولكن من ماذا ؟!

اللهم إن كانت الفضائل قيداً على ما يظنه البعض تحرراً فلا تجعلنا من الأحرار ، اللهم واغننا بشربة ماء عذب عن بحار العالم ومحيطاته التي وإن تجرعناها إلى آخر قطرة مازددنا إلا ظمأً .

ثم أما بعد.. فإننى إن ما سألتنى أحد عن حقوق المرأة لما أجبته حتى يحدد لى ما المرأة التى يسأل عنها، بعدها سأجيبه على قدر علمى بحقوقها موضحاً له الواجبات المقابلة لهذه الحقوق والتى لولاها ماكانت حقوق ، ومستثنياً حالة وحيدة يكون للمرأة فيها حقوق لاتقابلها واجبات ألا وهى حقوق الأم فى بر أبنائها ، أما باقى الحالات التى تكون فيها المرأة أختاً أو ابنة أو زوجة أو ذات قربى أو زميلة أو عابرة سبيل فإن عليها أن تؤدى واجبات محددة استحقاقاً لحقوقها والله أعلم .

أما وأنى كنت أعتقد وهما أن قضايا تحرير المرأة قد أغلقت ملفاتها بعد أن نالت حقها فى التعليم والعمل وبعد أن تقلدت أعلى المناصب ثم جلست على منبر القضاء الذى أنكره البعض وأقره البعض ثم انتصر المؤيدون ، أما وأنى تبعاً لهذا الوهم كنت أعتقد أن أمتنا تمر بمرحلة غاية فى الدقة والحساسية بما يفرض على الجميع رجالاً ونساءً أن يقفوا بقوة وحكمة ضد أهداف العولمة التى يأبى مناصروها إلا أن يغيروا ملامحنا الثقافية والاجتماعية والسياسية والمستقبلية تمهيداً لشطب هويتنا من ذاكرة أجيال الغد .

أما وأنى كنت أعتقد أن قيادات الحركة النسائية قد مللن كما مللنا دعاوى تحرير المرأة التى تحررت من كل شيء حتى كادت تتحرر من جميع ملابسها بعد أن تحررت من حياتها ، أما وأنى كنت آمل أن هذه القيادات ستعيد النظر فى برنامجها المتوارث بكل ما فيه من توجهات وأهداف لكى يصبح أكثر نضجاً وشمولاً فى تعامله مع قضايا المجتمع التى تضخمت وتعمقلت وتعقدت بالتبعية لغياب القيم السامية التى توارت خجلاً من شيوع قيم الانحلال الخلقي والتفكك الأسرى اللذان كان من الأولى بحث مسبباتها

التي أفرزت للمجتمع المصرى العديد من الظواهر التي لم نكن نسمع بها سابقاً سوى بين أرباب بعض المهن التي تتسم ويتسم أربابها بالانحلال والإباحية ومثال ذلك شيوع ظاهرة الطلاق المبكر وتفشى ظاهرة الزواج العرفي إضافة لمظاهر الإباحية المتعددة بين الجنسين — وبخاصة بين الشباب — في مختلف الأماكن العامة منها قبل الخاصة ، مما يجعلنى أتساءل لماذا لم توجه القيادات النسائية اهتماماتها إلى تلك المشاكل الاجتماعية الخطيرة والتي تعتبر المرأة القاسم المشترك في كل منها ، ثم لماذا لم تتجه اتهامات القيادات النسائية إلى تحرير بعض النساء من عبودية النفس والمال والشهوات وإعادتهن إلى صوابهن كي يصرن عضوات مساهمات في بناء المجتمع وقنوات صالحات لأبنائه وبناته اللاتي سيكبرن يوماً ويطالبن وراثياً بالمزيد من تحرير المرأة ، أم أن ناشطات التمثيل والرقص والإعلانات والفيديو سليب لا يستأهلن نظرة منكن أيتها القائدات (مع شديد الاعتذار عن استعمال كلمة ناشطات في هذا المقام باعتبارها كلمة تطلق أحياناً على الفراشات الملائكية الفلسطينية التي تحترق بالنار طواعية كي تهب لأمثالنا من الذباب البشرى شرف الحياة التي لا نستحقها) ، ثم لماذا لا تتبنى قيادات الحركة النسائية خطة إعلامية شاملة تهدف إلى بعث الرحمة والمودة بين شطرى البشرية وعلاج المجتمع من حالة الشيزوفرنيا التي يعانيها بعض الرجال والنساء تذبذباً واضطراباً بين الشرائع التي يؤمنون بها والعادات والتقاليد الموروثة التي تحكم أفعالهم وسلوكهم وبعضها خاطئ وظالم للآخر دون شك .

وختاماً فإن قيادات العمل النسائي إذا ما أردن حقاً خدمة المجتمع بما فيه المرأة فإن أمامهن الكثير والكثير من المجالات الجادة التي ستسهم بالفعل في رسم ملامح المجتمع الناهض والذي لانريده استنساخاً من المجتمعات الأخرى دعاة الحرية والعدالة الذين تجرأوا علينا ونسوا أننا دولة إسلامية فطالبونا دون حياء أو استحياء بإقامة رابطة للشواذ جنسياً باعتبار ذلك حق من حقوق الإنسان مثله في ذلك مثل باقى حقوق الإنسان المعمول بها في بعض الدول الإسلامية ، كممارسة الجنس دون ارتباط شرعى وكذلك حق التعرى والإباحية والمتاجرة بالأجساد الرخيصة التي نراها أقبح من الجيف مهما تجمع حولها هوة الوحل وعشاق الروباكيا .

* معظم الإعلانات التليفزيونية تبدأ وتنتهى لتترك في المشاهد يقيناً بأنها تروج لسلعة ما بنفس القدر الذى تروج به للحوم البشرية النسائية .

* شاهدت منذ فترة إحدى حلقات برنامج تليفزيونى تحدث ضيوفه عن قضايا المرأة فكأننى لم أسمع شيئاً ، إلى أن تلقت المذيعه تليفوناً تبين أنه من الإذاعية الكبيرة آمال فهمى التى أدهشتنى بكلامها حين قالت أنها تحشى أن يأتى على النساء زمان يطالبن فيه بالمساواة فى حق الزواج بأربعة رجال والمساواة فى الميراث والشهادة ، كما اقترحت سيادتها إقامة مجلس قومى للرجل .. فلها كل التقدير عن الشطر الأول أما فيما يخص الاقتراح فإننى أستأذنها أن تؤجل طرحه حالياً إذ أن موارد مصر محدودة وأولى بمصر إنفاقها على بناء المدارس والمستشفيات ودعم أوجه البحث العلمى خاصة وأن الرجال مازالوا قادرين على الحياة مع المرأة دون حاجة إلى مجلس قومى قد تحتاجه الأجيال القادمة .

* شاهدت كذلك منذ فترة أحد البرامج التليفزيونية الليلية وكان ضيوفه جميعاً من أهل الفن عدا واحد فقط وهو من كبار مشايخ الأزهر !! وظل الحاضرون يسهبون عن مأساة صناعة السينما التى يرون أن أحد أسبابها هو عزوف بعض النجمات الشابات عن الأعمال التى تتضمن مشاهد غرامية ملتبهة ، وقد أجمع الحضور على أن هذا الموقف من النجمات هو نقطة سوداء فى تاريخ السينما ، إلا أن شيخنا وللحق لم ينبس بكلمة واحدة الأمر الذى زاد حيرتى فهل كان صمته موافقة على رأى الأغلبية أم كان استياءً وندماً على حضور مثل هذه المجالس .

* تزايدت فى الفترة الأخيرة تطلعات ومطالبات نجمات المجتمع من الراقصات بإنشاء نقابة للراقصات وهو مطلب برغم غرابته إلا أنه أخف وطأة على المجتمع من رابطة الشواذ وإن كان طريق الألف ميل يبدأ بنقابة .

* يقينى أن المرأة تعدت الحد الأقصى من الحرية المسموح به ، وعلى قيادات العمل النسائى أن يجتهدن فى استرداد الفائض حيث بات يمثل خطورة بالغة على الرجال الذين صار بعضهم أكثر أنوثة من المتحدرات وهو الأمر الذى سيعود سلبياً عليه

نعم لمسيرة التعليم رغم أنف السبعين مليون مصرى

إذا كنت أعمى البصر فلا تحملنى مسئولية كونك لا تميز بين الليل والنهار، وإذا كنت أعمى البصيرة فلا تحملنى وزر خلطك وتخطك بين الحق والباطل .

ثم أما بعد.. فلا أكتمكم سرًا أيها الأخوة المواطنون أننى كلما تشرفت بقراءة أى تصريح لوزيرى التعليم وجدتنى أتساءل : ترى ما السر فى قوة إصرار وزيرى التعليم وثباتها على موقفها رغم جبال النقد التى توجه إليها ؟ وهل من المستبعد أن يكون مصدر هذه القوة وهذا الثبات هو إيمانها الجازم والقاطع بأنها على حق وأن باقى الشعب وتعداده سبعون مليون إلا اثنين - ألا وهما وزيرى التعليم - على باطل وبخاصة العبد الفقير إلى الله حيث طالما انتقدت التعليم بل وتماذيت فى نقده حتى تفردت بوضع سياسة تعليم مصرية خالصة ظننت أنها جديرة بالتطبيق متوهمًا فيها القدرة على تلافى سلبات التعليم الحالى بل والقدرة على تحقيق عدة إيجابيات إضافية ، ولكن الأدهى من ذلك أننى تخيلت غرورًا منى أن المسؤولين سيتلقفونها بشغف ولهفة لوضع نهاية لمأساة التعليم فى كل جوانبه والارتقاء بمصر وشعبها باعتبارهما أمانة فى أعناق المسؤولين ، هذا ما كنت أظنه ولكننى أحد الله أنه لم يحدث كما أحده على أن ضميرى قد استيقظ من غفلته فى الوقت المناسب ، إذ أننى تيقنت بعد لحظة صدق مع نفسى أن التعليم المصرى قائم بالفعل على سياسة لها أركان وأهداف استراتيجية من الناحيتين العلمية والتربوية ، الأمر الذى يدفعنى أن أعلنها على الملأ وبكل عزة وفخر أننى منذ اليوم سأعتبر نفسى أحد أركان الدفاع عن وزيرى التعليم وعن سياستها التى وضعناها ووضعناها معها خلف أسوار الاتهامات المجحفة الظالمة ، والتى لم تستطع رغم قسوتها أن تنال من شموخها وثباتها على المبدأ وإصرارها على مواصلة العطاء تحقيقًا لطموحات مصر وآمال شعبها وكأنها يذكرانى بالمثل القائل ((دع الكلاب تعوى والقافلة تسير)) ، نعم ليعلم الجميع أنها ستسير وستظل تسير مهما أحاطت بها جحافل الظلم والظلام ، ومهما أُلقيت عليها أحجار الانتفاضة الباغية ، نعم ستسير لأن مصر كانت وستظل دومًا بمشيئة الله منبت القيم والمثل وأم الرجال الأوفياء الذين

لايحيدون عن طريق الحق مهما طال بهم الزمن ولا يضيّقون بحمل الأمانة حتى وإن فاقت الجبال ، نعم فهذه القيم وتلك الأمانة هما وحدهما اللتان تدفعان وزيرى التعليم إلى إتمام المسيرة والبقاء على مقعدى الوزارتين طمعاً فى إحدى الحسينيين النصر على الظلم أو الشهادة فى سبيل الحق ..

إخوة الوطن .. لقد مر التعليم المصرى خلال العقدين الأخيرين بعدة مراحل فى سبيل تحديثه الذى لانتبعد أن يتم بمشيئة الله فى فترة قد لا تتجاوز مائة عام على أقصى تقدير ، إذ باتت ملامح التحديث واضحة لكل ذى عينين بدءاً من إقرار عامى الكى جى لانتشال أطفالنا من إدمان الجلوس أمام الكاسيت والتلفزيون لحفظ الأغانى الهابطة من أمثلة بابا أوبح وبابا فين باعتبارها أغانى عنصرية تهتم بالأب وتتجاهل دور الأم التى حملت أبنائها وهنّاً على وهن ، ثم وضعتهم وأرضعتهم ولم تبخل يوماً عليهم لا بالأوبح ولا بغيرها ، ناهيك عن التلفزيون الذى يبيث الخرافات فى أذهان أطفالنا عبر أفلام الكارتون التى تصور لنا القطة وكأنها تتكلم مثل الإنسان والكلب ابن الكلب وكأنه قادر على تناول الطعام بالشوكة والسكين ، هذا ولم تكتفِ الوزارة بهذا الإنجاز فقررت إعادة العام السادس إلى التعليم الأساسى الأمر الذى لم يعجب خفافيش الظلام فبدأوا يعترضون ويدعون أن فى هذا ظلم لجيل على حساب آخر وهى نظرة ضيقة ، إذ الحق أن الجيل الذى سيتعلم فى ظل الستة سيكون أكثر استيعاباً ونبوغاً عن سابقه وهو بعد نظر تستحق الوزارة عليه كل التقدير كما تستحق أيضاً كل التقدير عن دورها البارز فى الانتصار لظاهرة الدروس الخصوصية باعتبارها أحد مظاهر التكافل الاجتماعى بين طبقات الشعب المحرومة من التكافل ، وإذا أضفنا إلى كل ما سبق الفكرة العبقريّة التى تنادى بالتقويم التراكمى القائم على عدة محاور وهى الاختبارات الشفهية والتحريرية والأنشطة لعلمنا مدى حرص الوزارة على خلق جيل فذ يمتلك كل المقومات التى لايمكن أن تجتمع فى إنسان واحد ، إذ أنها بموجب هذه الفكرة لن تعترف بالتفوق لطالب ينبغ فقط فى الاختبارات التحريرية ويمنعه خجله من التفوق فى المشافهة ، كما أنها لن تعترف بالتفوق العلمى لطالب نابغ تحريراً وشفهياً ما لم يكن ذا مهارات فى الأنشطة ، وبمعنى آخر أيها

المعرضون الحاقدون فإن الوزارة تسعى إلى خلق الفرد الكامل المتكامل أما النص نص أوالربع ربع فمنعرفوش والى عايز أنصاص واربع يروح يفك من أى حد تانى .

أرأيتم أيها المواطنون كم تجد الوزارة وتشقى من أجلكم ، أرأيتم كل هذه الإنجازات العلمية التى لن تكتمل ما لم نذكر الجهد المشكور فى منح الموافقات لإنشاء المزيد من المؤسسات التعليمية الخاصة فى كل المراحل لتلبية رغباتكم وتحقيق آمال أبنائكم فى نيل أعلى الشهادات بأقل الدرجات وبمقابل ماذى متواضع لايتعدى عشرات الألوف من الجنيهات التى لم تعد تساوى شيئاً بعد تعويمها فى بحر الدولار ، أرأيتم كم تتكبد الوزارتين من أعباء نفسية من أجل إسعادكم حتى وإن خالفت الدستور الذى يقر مبدأ مجانية التعليم ، وهو نفس الدستور الذى نطالب بتعديله لمزيد من الحريات وحقوق الإنسان دونما ملبى ، هذه هى بعض أهم إنجازات وزيرى التعليم على الجانب العلمى ، أما على الجانب التربوى المنوط به غرس الخلق والقيم النبيلة فى أبنائنا فحدث ولا حرج ، إذ تبدأ هذه الإنجازات بإقرار مبدأ المساواة والأخوة بين الطالب وأستاذه وهى قيم لها أبعاد إنسانية لايتسع المقال لشرحها ، ثم تمر بإقرار وترسيخ قيم الزمالة بين البنين والبنات الأمر الذى جعل من المؤسسات التعليمية متعة ما بعدها متعة إذ يتبادل الطلبة وزميلاتهم خلال اليوم وأحياناً على مرأى ومسمع من إخوانهم المعلمين كل صور الود والمحبة التى تتمثل فى أداء بعض الألعاب المشتركة مثل (الأستغماية) وتنتهى بكل صور اللمس والهمس التى تبين أنها تهدف إلى أغراض نبيلة وهى تكوين وتوثيق الروابط العاطفية وتكوين الأسرة ، وهى بالطبع أمور قد تواجهه بالاعتراض من بعض الأسر المتخلفة التى لا تدرى أنها تدفع أبنائها بهذا إلى توجهات أخرى ، حيث اللقاءات العاطفية الحميمية فى كل الأماكن الخاصة والعامة على مرأى ومسمع من كل فئات وسلطات المجتمع والتى تطورت منذ عدة سنوات إلى ظاهرة الزواج العرفى الذى بدأ بين طلبة وطالبات الجامعة ثم نزل إلى التعليم الثانوى الذى ابتكر فيه الطلبة أسلوباً جديداً للزواج وهو زواج الطوابع الذى أشارت إليه بعض التحقيقات الصحفية الأمر الذى يثبت أننا قد اقتربنا يقيناً من المستوى العالمى .

وختاماً إخوة الوطن فقد حانت لحظة التوبة والعودة إلى الحق والبعد عن توجيه

الانتهاكات الظالمة إلى كل ناجح ومجتهد في هذه الدولة ،لأن هذه الانتهاكات لن تؤدي إلا لتعطيل المسيرة ، تلك المسيرة التي إذا ما جلس كل منكم مع نفسه لحظة صدق لصار على يقين كالذي صرت عليه لأنكم إن لم تعالجوا أباطيل نفوسكم فسوف تمضي المسيرة إلى منتهاها ، نعم ستمضي رغم أنف السبعين مليون مصرى إلا ثلاثة وهم وزيرى التعليم وأنا.

بلاغ إلى النائب العام ضد مجهول

تتفق علوم القانون والشرائع السبائية على أن ثمة مرحلة سنية إذا ما وصلها الإنسان السليم كان مسئولاً مسئولية كاملة عن أفعاله واختياراته باعتباره صار مكتمل الإرادة وقادر على التمييز بين ما هو خطأ وما هو صواب .

والدول فى أطوار نموها الحضارى ثقافياً ووجدانياً هى أشبه بالأفراد إلى حد بعيد ، فهى حينما تصل إلى مرحلة النضج تكون مسئولة مسئولية كاملة عن اختيارها لتوجه ما وقادرة على الدفاع عنه فى مواجهة الآخرين عن اقتناع تام .

وقد أسعدتنى كثيراً الرسالة التى وجهها السيد الرئيس مبارك إلى مؤتمر القمة الإسلامية التى عقدت فى ماليزيا منتصف أكتوبر ٢٠٠٣ ، إذ جاءت معبرة بكل الصدق والإخلاص عن هويتنا الإسلامية العربية حين قال فيها ((نحن ضد العبث بمقدساتنا الفكرية والدينية تحت دعوى الانفتاح ، حيث لابد من مراعاة خصوصية الإسلام وميراثه الذى يميزه عن غيره من المجتمعات)) .

إن أهمية هذه الرسالة — من وجهة نظرى — تنبع من كونها قادت القمة إلى موقف محدد وموحد كنا كشعوب فى أشد الحاجة إليه إذ كان أشبه بأجراس تنبيه قرعناها فى آذان الخارج كى يتحلوا بحياد الموقف والتوجه ويتخلوا عن ثوابت التحيز الأعمى .

لقد كنا بالفعل فى أشد الحاجة إلى توجيه هذه الرسالة إلى الخارج ، ولكننا أيضاً بنفس الدرجة أو ربما أشد منها فى حاجة إلى توجيه نفس الرسالة إلى الداخل — أى إلى أنفسنا — أى إلى مجتمعاتنا الإسلامية ، كى تعم الفائدة المرجوة منها داخلياً وخارجياً .

إن الاقتصار على توجيه هذه الرسالة إلى الخارج أفقدها أحد جناحي مصداقيتها القادرين على حملها إلى حيث ينبغى أن تصل ، إذ أنها على صورتها هذه بدت وكأنها تلقى بالمسئولية كاملة على الآخرين بشأن إساءتهم للإسلام وعدوانهم على المسلمين وهى براءة لأنفسنا لا نرضاهم وظلم للآخرين لا نقبله ، حيث إننا أول من أساء ويسىء إلى الإسلام

كشريعة وإلى أنفسنا كمسلمين هذا هو الحق ، والحق أيضاً أننا نتيجة لذلك نخلفنا ولا زلنا نتخلف ونمنح بتخلفنا هذا الذريعة للآخرين كي يسيئوا إلينا وإلى شريعتنا ، وما يؤلمنى أننا إذا كنا أهل للإساءة فإن الإسلام كشريعة هو بكل الحياد والموضوعية أنقى وأرقى وأسمى وأقوى وأكمل مما نتصور أو يتصورون .

ثم عودة إلى الخارج الذى تلقى عليه بالمسؤولية — دون وقفة صدق مع أنفسنا — وكأنه قد قهرنا وأجبرنا على توجهاتنا الواقعية المتمثلة فى سياسة إعلامية وإعلانية تنامى فيها باطراد مساحة العرى والإباحية وقيم التبجح التى لا تعبر من قريب أو بعيد عن قيم الإسلام التى ندعوا الآخرين إلى احترامها .

لا أحد أجبرنا على شىء ولكننا اخترنا بكامل إرادتنا الصعود بهوامش المجتمع من الرافصات ومطربات الجنس ومحترفى الفن الهابط والكسب السريع بشتى صورته إلى سماء القدوة والنجومية والثراء بعيداً عن شقوق الأرض العفنة التى هى بيتئهم الطبيعية بكل ما فيها من مغيبات العقل والضمير .

لا أحد أجبرنا على شىء ولكننا اخترنا بكامل إرادتنا نموذج حياة قائم على السقوط والانحلال الذى بات فى متناول كل ذى عينين بدءاً من الاختلاط السافر بين الجنسين فى مختلف الأماكن العامة كمؤسسات التعليم والحدائق والنوادر والكازينوهات والكبارى والكورنيش والسيارات المظلمة ، ومروراً بتفشى ظاهرة الزواج العرفى وغيره من صور زواج الزنى ، وانتهاً بتزايد أعداد شبكات الرذيلة التى تطالعنا الصحف اليومية بما يضبط منها وهو على كثرته حتماً أقل من العدد الإجمالى ولكن المؤسف أن بطلات هذه الشبكات كثيراً ما يكن من فتيات الوسط الفنى وطالبات الجامعة !!

لا أحد أجبرنا على شىء ولكننا اخترنا بكامل إرادتنا أن نظل عاجزين دائماً أبداً أمام كل من يعبث بمقومات نهضة الوطن وثرواته وقدرته على البقاء والتطور والرقى ممثلة فى قدرات وطاقات وملكات أبناؤه الذين حل بهم الضعف والوهن فى ربيع العمر حتى صرنا نقرأ عن إحصائيات مفرزة مفادها أن شبابنا الذين هم مستقبل الأمة وأكررها الذين هم

مستقبل الأمة – وحينما أقول كلمة مستقبل فإننى أعنى كل أبعاد الكلمة التى تفرضها تحديات الحاضر فى كافة المجالات – قد تفشت فيهم الأمراض المزمنة بدءًا من السرطان والكبد والكلى والسكر والضغط ومرورًا بالتشوهات البدنية والذهنية والنفسية والضعف الجنسي وانتهاءً بأولاد الشوارع بكل ما يمثلونه من أبعاد أمنية خطيرة .

وختامًا .. فقد كان هذا بلاغ رسمي أتوجه به إلى النائب العام ضد مجهول قد يكون فرد أو أفراد قلة أو كثرة لا أعلم والكثيرون مثلى لا يعلمون ، ولكن المؤكد أن هذا المجهول هو الذى أفسد غذاءنا وهرمنه وهو الذى سمم هواءنا وهو الذى لوث ماءنا وهو الذى مسح هويتنا من أعماقنا لجعلنا أمة مسخًا بل أمة عدما .. إن هذا المجهول هو يقينًا معلوم للبعض ، وهم جميعًا ميكروبات تستحق الإبادة ، لأنهم إن لم يبادوا فسوف تباد أمة شاء لها خالقها أن تكون خير أمة أخرجت للناس ولكنها أبت .. وحسبنا الله ونعم الوكيل

أمريكا الحلم.. والكابوس

في أواخر النصف الأول من القرن الماضي بدأت بريطانيا العظمى – صاحبة الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس – تنسحب من فوق عرش الكرة الأرضية ليبدأ الصراع على زعامة العالم بين القطبين الجديدين الطامحين إلى العرش ، وقد كان كلاهما يمتلك مقومات السيادة ، القوة والثروة والتقدم العلمى والامتداد الجغرافى والعزم والإصرار ، ولكن أمريكا بدأت تلوح للعالم بورقة واحدة .. ورقة واحدة لم يستطع العالم مقاومتها بل ولم يستطع الاتحاد السوفيتى نفسه الصمود أمام جاذبيتها .. إنها التفاحة التي أخرجت آدم من الجنة .. بل المعنى الذى كان وراء التفاحة.. إنها الحرية.. الحرية التي سرت جيناتها في دماء البشرية من لدن آدم وإلى أن تقوم الساعة ، لذا فقد سقط الاتحاد السوفيتى بكل نجاحاته ومقوماته من على العرش لتنفرد به أمريكا الحلم.. حلم الغالبية العظمى من البشر.. حلم كل الآملين في حياة أفضل .. حلم كل الباحثين عن الحرية .

إن نموذج الحضارة الأمريكية لاشك أنه نموذج رائد وفريد بل ومبهر بين مختلف الحضارات أو هذا ما تراه البشرية في أغلبها وتدعيه أمريكا التي أثبتت إلا أن تمتلك بين طرفه عين وانتباهتها حضارة كاملة النمو بما يخالف سنن الخلق والطبيعة التي لا يمكن تجاوزها ، والتي تقضى بأن كل مولود لابد كان جنيناً قبل أن يصير شاباً وأن كل حلم لابد كان فكراً قبل أن يصير واقعاً وهى سنة كونية لم يكن في قدرة أمريكا تجاوزها لذا فقد تحايلت عليها حيث قامت باستيراد مكونات حضارة سابقة التجهيز من شتى بقاع الأرض ، ثم قامت بتجميعها فصارت برجاً حضارياً ضخماً وأعطى شعاراً (صنع في أمريكا) ثم دبّت فيه الحياة بعد أن توافرت له مقوماتها التي تمثلت في حياة سياسية قائمة على ممارسة ديمقراطية تصونها وتدعمها قدرات اقتصادية جبارة فأصبح قادراً على الأداء وقابلاً للنمو، إلا أن أمريكا لم تكن من السذاجة لتكتفى بهذه المرحلة الحضارية فقد استوعبت حقيقة تاريخية من الأهمية بمكان الحواس من الجسد ألا وهى ضرورة تأمين هذا البرج الحضارى كى لا يؤوّل إلى ما آلت إليه الحضارات السابقة حين أهملت قدراتها التأمينية ، وقد كانت هذه المرحلة الحضارية هى بداية العور والعرج الأمريكى حيث وقعت

أمريكا خلالها في خطأ تاريخي جسيم لم تدركه حتى اليوم ألا وهو تبنيتها لاستراتيجية أمنية منقوصة وذلك حين بالغت في توظيف جميع قدراتها لتأمين حضارتها من الخطر الخارجى متغافلة عما قد يحتويه الداخل من مخاطر قد لا تقل أثراً وهي حقيقة منطقية فالبدين إن صح قد لا تعييه أعاصير الشتاء أما البدن الواهى فيعتل من نسمة ربيع ، وبالفعل فقد سعت أمريكا سعياً محمومًا إلى تحقيق التفوق العسكرى برًا وبحرًا وجوًا وفضاءً ، وقد حققته بالفعل حتى أن غزوها من الخارج صار دربًا من دروب المستحيل أو هكذا ظنت وظن العالم ، إلى أن وقعت فاجعة الحادى عشر من سبتمبر التى أكدت أن المستحيل قد صار ممكنًا بل واقعًا بل أكدت أنه لم يكن هنالك مستحيل من الأصل وإنما كانت هنالك ثغرة أمنية تسببت فيها أجهزة الأمن الأمريكية مجتمعة التى اتسمت بنوع من التراخى يرجع إلى غرورالقوة الذى أصاب الإدارة الأمريكية وانعكس على سياساتها تجاه العالم الذى فقد أمانه بانحلال قطبه الآخر وبدأ يشعر بخطورة أمريكا التى تحولت فجأة من حلم إلى كابوس بل إلى وحش لا يتوانى فى تجويع وترويع وتصفية كل معارضيه متجاهلاً كل القوانين والشرائع الدولية وهنا على وجه التحديد أرى أن الحضارة الأمريكية قد اقتربت بشدة من حافة الهاوية للأسباب التالية :

* أن الساسة الأمريكيين لم يدركوا حتى الآن أن الحضارة الأمريكية قامت على ثلاثة أركان ألا وهى الثروة البشرية والثروات المادية والديمقراطية السياسية ، وأن هدم أيًا من هذه الأركان كفيل بانهيار الحضارة بأكملها ، فما بالنا إذا أدركنا أن العنصر البشرى الأمريكى يعانى خلالًا مزمنًا ناتج عن سلبيات التمييز العنصرى والطائفى والعقائدى ، وما بالنا إذا علمنا أن الشعب الأمريكى شعب هواؤه الحرية وماؤه حقوق الإنسان وطعامه الرفاهية ومسكنه العدل ، وهى جميعها نعم باتت تنكمش يومًا بعد يوم وهو أمر فوق احتمال الأمريكيين .

* أن الشعب الأمريكى يعتبر استنساخًا مصغرًا من العالم لذا فإن حال العالم لا بد وأن ينعكس على حال أمريكا ، فإن أمن العالم أمن الشعب الأمريكى والعكس بالعكس صحيح .

* أن أمريكا قصرت رؤيتها بشأن تصنيف الدول إلى أبيض وأسود وقد دلت على ذلك التصريحات المتكررة من رئيسها بوش الذى قال من ليس معنا فهو ضدنا، وهو قصور كبير فى الرؤى والرؤية ، حيث إن ما بين الأبيض والأسود درجات كثيرة لا يجب تجاهلها ولا يجب اعتبارها سوداء اللون .

* أن الحكومة الأمريكية تعاني ضللاً واضحاً فى تحديد ما لمن هو الصديق ومن هو العدو ، وكأن مداركها قد توقفت عند الحد الذى لا يمكنها معه الفصل بين الصديق والمخادع وبين العدو والمعارض، فمن المؤكد أن بعض من تتهمهم أمريكا بمعاداتها هم أكثر إخلاصاً ووفاءً لها من بعض من تتوسم فيهم الصداقة ، حيث إن من بين هؤلاء الأصدقاء من احترف التقرب إلى كل من يعتلى قمة العالم ليس حباً فى ذاته وإنما طمعاً فى قدراته .

* أن النظرة التأديبية الفوقية التى تنتهجها أمريكا فى تعاملها مع الدول المعارضة إضافة لانعكاساتها الأمنية على الداخل الأمريكى ، فإنها حتماً ستساعد على استفحال ظاهرة الإرهاب واتسامه بالشرعية ، كما أنها أيضاً ستدفع أمريكا إلى لوغاريتمات اقتصادية لن يجد لها المجتمع الأمريكى حلاً .

وختاماً فإن على أمريكا أن تدرك أن من يقول لا قد يكون أشد حباً وإخلاصاً ممن يقول نعم ، كما يجب على أمريكا العلم بأن إصرارها على قيادة العالم بالقوة وأمرته بالقهر سيجعل الكابوس الذى كان حلمًا يصير خنجرًا فى قلب العالم لتكون النهاية .

المرأة المصرية من الشيش إلى الشيشة

كانت جداتنا وأمهاتنا يجلسن في الماضي وراء الشيش حياءً وخجلاً من أن تطالهن عيون الجيران والمارة ، أما نساء اليوم فهن يجلسن وراء الشيشة بلا حياء أو خجل ، وقد يتبين القارئ أن ثمة فارق مخيف بين كلمتى وراء الأولى والثانية وبين كلمتى شيش وشيشة .

وما من شك أن وضع المرأة حينما كانت وراء الشيش هو وضع لا يخلو من الظلم لآدميتها ، لذا فهو وضع رغم كل مافيه من قيم الأدب والتأدب مرفوض إلا إن كان بديله الأوحد هو خروجها من وراء الشيش للجلوس وراء الشيشة في ظاهرة تنم عن قدر هائل من التبجح والجرأة ، وهى ظاهرة لا أظن أحداً يمكنه الادعاء بهامشيتها أو محدوديتها بعد أن صارت في متناول كل الأبصار والبصائر .

وقد كنت منذ عدة أشهر كتبت مقالاً نشر في إحدى المجلات المصرية تحت عنوان ((نحن أولى منكن بتحرير المرأة ولكن من ماذا؟!)) حيث تناولت فيه بصورة عامة واقع المرأة ، وطالبت قياداتها بالجد في تحديد قضايا المرأة الحقيقية وتصنيفها وترتيبها وفق أولويات واضحة وبما لا يتعدى الحرية إلى التحرر وهو مالا يعنى بأية حال إنكارى أو تنكرى لما يبذل من مجهودات لخدمة المرأة ولكنه إنكار لاعتبار هذه الخدمات هى الأولى بين قائمة الخدمات التى يمكن تقديمها.

وحيث إننى أشك في وصول المعنى إلى المعنى (بكسر النون) ، وحيث إننى من أكثر المنحازين للحرية المسئولة المنضبطة ، فإننى لا أكل من الصعود بالقضية إلى مرتبة أعلى قدرًا وأكثر تفصيلاً واضعاً هذه المرة بعض الحقائق أمام قيادات المرأة علهن يأخذنها بعين الاعتبار في مسيرتهن لخدمة المرأة :

(١) أن كلمة مرأة التى تتداول على السنة المتصدين لقضاياها لا أراها تعبر بصدق عن معنى محدد يخدم القضية بقدر ما تعبر عن معنى عام لا يخدم أية قضية وذلك باعتبار أن للمرأة مواقع متعددة لا موقع واحد ، فالمرأة هى الجدة والأم والأخت والزوجة

والإبنة وذات القربى والجارة وزميلة التعلم والعمل وعابرة السبيل ، ولكل منهم حقوق وعليها واجبات تختلف بحسب موقعها .

(٢) أن التركيز المبالغ فيه بل والمستفز على حقوق المرأة يخرجها من إطارها الطبيعي كأحد شطرى البشرية ليخلع عليها قدسية خاصة وكأنها مخلوق له حقوق بلا واجبات أو كأنها تؤدى كل ما عليها من واجبات ولا تحصل على حقوقها ، رغم أن كل ما تعانيه المرأة يعانيه الرجل كذلك ، فإذا أضفنا لكل هذا أن المرأة فى أوطاننا الإسلامية لها كرامتها وعزتها وأنها لا تؤود ولا تستعبد ولا تذلل سوى فى حالات شاذة وهى موجودة فى كل الأزمان والأماكن ، لعلمنا أن هذه المبالغة فى الإلحاح على حقوق المرأة يدخل بشكل أو بآخر فى إطار الفكر المتحيز ولا أقول العنصرى .

(٣) أن المرأة العصرية هى فى أمس الحاجة إلى قيادات تدرك حقيقة يعلمها الجميع رجالاً ونساءً ألا وهى أن للمرأة أعداء ولكن الرجال ليسوا منهم بأى حال ، وأن أخطر ما تواجهه امرأة اليوم فى غفلة منها وبتجاهل من قياداتها هى تلك السهام المسمومة التى تخترق ذهنها ووجدانها قادمة من يؤر الفساد والإفساد العالمية الموجهة ، هادفة إلى تجريدها من كل قيمها ومثلها بل وملابسها ، لتكون النتيجة هى ما وصل إليه واقعها من تدنى وحقارة لا داعى للخوض فى مظاهرها المتعددة التى يعلمها الجميع والتى هى فى كل صورها إهدار لقضبان الشرف والكرامة والحياء التى تحررت منها ومازالت تبغى المزيد ، رغم أن هذه القضبان كانت أغلى على نساء الماضى من الحياة برمتها .

أيتها الأخوات والبنات : ثمة مشهد سريع من قصة قصيرة واقعية يجب أن تعرفنها لتبين الفارق الشاسع بين القبح والجمال بطله هذه القصة هى فتاة من ريف مصر لم تتجاوز الثامنة عشر من عمرها ، جادت عليها الأقدار من خزائن الحسن بما ضنت به على من يتوهم فى أنفسهم حسناً من نساء الرقص والطرب الجنسى والفيديو سليب وأشباههن .. سبحان ربى فى هذا الجمال الذى كان بإمكانها استثماره لجلب ملايين العملات الصعبة ، ولكنها أبت إلا حياة الشرف وشرف الحياة وهما وفقاً لبيئتها وإمكاناتها يتمثلان فى مشنة بها صنف أو صنفين من الخضروات تحملها من قريتها لتجلس بها فى أحد أسواق القاهرة

ساعية إلى الرزق الحلال وقانعة بما قدرته لها السماء ، ولو أن هذه الجميلة قد انزلت إلى عالم السقوط الرخيص لأجلست راقصات ومطربات الجنس المصريات والعربيات والأجنيبات في منازلهن أو لدفعتهن للاعتزال والجلوس تحت قدميها لجمع النقود أو لضاعت عليهن الأرض فذهبن كسيرات مكسورات إلى أبواب المساجد طلبًا للصدقة والإحسان ، ولكنها لم تفعل ولن تفعل لأنها تعلم أنها بشرفها وكرامتها ورغم فقرها هي أسمى وأعلى وأغنى من فاقدات الشرف والكرامة التي يجود عليهن أغلبنا بأقذر الأموال كي يجعلوهن نجومًا لمجتمع ليس لي أنا شخصيًا نجوم فيه سوى هذه الفتاة وأمثالها من فتيات وفتيان الشرف والكرامة وغنى النفس فهم القدوة الحقيقية والمثل لكل من أراد أن يعرف المعنى الحقيقي لكلمة الحرية .. إنهم طلاب الآخرة .. إنهم طلاب الخلود .. إنهم بناء الوطن .. ولا أعرف بعد الوطن والخلود ما هو أولى بالعشق .

من يملك الإذن لهيكل بالاعتزال ؟

يوم يقف كل منا ليسأل ويحاسب عن دنياه بين يدي مالك الملك والملكوت ، ترى ماذا يقول العالم الذى حجب علمه عن الجاهلين به ، خاصة إذا توافد هؤلاء ليشهدوا بالحق أمام الحق جل شأنه أنهم طالما ألخوا فى طلب العلم .. ثم أما بعد فقد كنت قرأت منذ فترة عن رغبة الأستاذ محمد حسنين هيكل فى اعتزال الكتابة ، والحق أن هذا الخبر كان له وقع شديد على نفسى ، حيث كاد يصيبنى بأزمة قلبية لأسباب قد لا ترد فى أذهان الكثيرين ولكننى سأوردها لاحقاً .

حين ذاع هذا الخبر وشاع بين العامة والخاصة تزامنت أقلام الرجاء وتظاهرت على صفحات الجرائد والمجلات ملتزمة من الأستاذ هيكل العدول عن رغبته فى الاعتزال أو التنحى ، وهو رجاء والتماس كان بإمكانى فهمهما وتقديرهما لو أنها قد استندت إلى مبررات تحترم الفكر الموضوعى والتاريخ الوطنى ، ولكن هذه الأقلام لم تستند إلى أى من المبررات التى أعنيها ولكنها استندت إلى مبررات عاطفية جعلتهم أشبه بالقطارات التى اعتادت أن تسير على القضبان طيلة خمسين عاما ، وهى قضبان قد نبغ بها أمجادنا وزعاماتنا الفردية ولكننا لن نبغ بها على الإطلاق أمجاد وزعامة وطن ، وإننى إذ أكتب هذا فلم يخطر ببالي فمتو ثانية افتعال حروب مع أحد ولكننى أعنى طوال الوقت هدفاً يستحق أن نسعى إليه وهو ما أظنه قد ورد فى أذهان الكثيرين .

وعودة إلى الأستاذ هيكل الذى لم تثنه عن نيته قطارات العشاق وصافرات الأشواق فقرر المضى فى سبيله تلقاء ركن ناء بعيد على طرف قصى لم يحطنا علماً - كعادته - عن موقعه الجغرافى أو المعنوى ، فقد اكتفى فقط بإخطارنا على سبيل الاستئذان عن رحيله المحير إذ لا أدرى فيم الاستئذان طالما أنه قرر ؟ وإن لم يكن قد قرر فهل هو جاد فى استئذانا ؟ وإن كان جاداً فى استئذانا فهل إذا لم نمنحه الإذن سيلغى هجرته إلى الطرف القصى ؟

بداية المقال التى لم يبدأ بها هى أننى لست من عشاق البشر أياً كانت مقوماتهم الظاهرية الداعية أو المجلبة للعشق ، فقد دربت نفسى وألزمته عشق البقاء لا الفناء ، وما من شك

فى أن القيم تبقى أما البشر فلا ، لذا فإننى لا أنخدع بخطيب بارع أو كاتب فذ ، ولكننى أبحث دائماً عن شيئين فى كلاهما فإن وجدتهما فقد وجدت موجبات تقديرى لهما وإن لم أجدهما بحثت عنهما فى غيرهما من البشر ، أما هذان الشيئان فهما الصدق والحق .

من هذا المنطلق والمنطق الفكرى وجدتنى لا أحيذ لنفسى أو لغيرى السير فوق القضبان ، إذ أنها ستحرمننا من التحليق فى عالم الفكر وفكر العالم والتأمل فى آفاقها المترامية التى يرغب الأستاذ هيكل على غير رغبتنا أن يقبع فى أحد أركانها النائية البعيدة القصية .

ولأننى أو من بقيمة العقل المفكر ، فقد كدت أصاب بأزمة قلبية حين علمت برغبة الأستاذ هيكل فى الاعتزال ، ولكن هذا لم يكن لدواعى عشقى له ككاتب كبير يمتلك مقومات التميز ولكنه كان إيماناً منى بأن الأستاذ هيكل قد دأب منذ خمسون عاماً على حملنا إلى حيث يريد أن يضعنا رغم أنه الوحيد القادر على حملنا إلى حيث يجب أن نوضع ، باعتباره الحائز الوحيد لأحد أكبر خزائن المعلومات الحقيقية التى تتعلق بالنصف الثانى من القرن العشرين ، وباعتبار هذه المعلومات ليست ملكاً لحائزها وإنما هى أمانة يجب تسليمها إلى مستحقيها بيدين ليستا من دم وعظم ولحم وإنما من صدق وحق وحياد .

والحق أن الأستاذ هيكل يعتنق فى كتاباته فلسفة لا محل لها من الإعراب ، فهو دائماً يحيطنا بطقس ملتهب ثم يشير لنا (كدليل ومرجع وفق ما وصفه به الأستاذ فهمى هويدى) إلى حيث البحر ولكننا ما أن نصل إلى الشيطان حتى نجدها دائماً أبداً وقد زرعت فيها الرايات السوداء !! فلا سباحة ولا غوص !! ليس الآن .. فيما بعد .. ولكن أحداً لا يدرى متى تنتزع الرايات السوداء ؟ ومتى يسمح لنا بالسباحة والغوص ؟ لا أحد يدرى حتى صرنا من فرط اليأس نظن أنها لن تنتزع إلا حينما يحل الشتاء .. حينما لا يرغب أحد فى السباحة أو الغوص أو حتى مجرد الوقوف على الشاطئ ، لذا فإننى كأحد حملة أمانة الكلمة ، ولكل ماقلته وما لم أقله ، أرجو من الأستاذ هيكل بل ألتمس منه البقاء ، إذ لا أملك ولا يملك أحد أن يعطيه الإذن بالرحيل إلى ركن مجهول وفى حوزته جزء مجهول ينبغى علمه من تاريخ مصر .. لا أحد يملك .

سياسة الإنهاك

لا أعتقد أن القرار الذى اتخذته مجلس الشعب بتجديد الثقة فى حكومة الدكتور عبيد كان قرارًا موفقًا أو صائبًا ، إذ من المؤكد أنه لا يستند إلى أية مرجعية شعبية ، وأعنى بها المواطنون الذين يفترض أن مجلس الشعب يمثلهم ويعبر بصدق عن رغباتهم وطموحاتهم وآلامهم وآمالهم ، الأمر الذى يجعلنى أؤكد أن أعضاء مجلس الشعب حين اتخاذهم هذا القرار كانوا نوابًا عن أنفسهم !!

لقد جاء هذا القرار مخيبًا لآمال القاعدة الشعبية العريضة ، بل ومتجاهلاً لمعظم فئاتها ومنابرها الفكرية والثقافية بها فيها منبر الصحافة العائم فوق طوفان من الكتابات المعارضة لسياسات الحكومة ، وهى كتابات باتت تفرض نفسها على مختلف الصحف القومية والحزبية والمستقلة لما تتمتع به فى أغلبها من مصداقية شعبية رغم أنها لاتخلو من بعض المحسنات اللازمة لتحلية مرارة الحق الذى لو قدم كما هو لما تناوله مريض واحد ولصار الشفاء مستحيلًا وهو ليس كذلك لكونه فى كل الأحوال من عند الله .

وفى تقديرى كمواطن مصرى عربى مسلم لم يزل بينه وبين الشعب حبل سرى — لم يعد متاحًا لمن هم فى حضانات السلطة وأبراج الثراء — أن هذا القرار فور إعلانه قد أدى إلى اتساع الهوة بين الشعب ومجلسه وحكومته وهو مالم نكن نتمناه ومالا يتمناه كل وطنى مخلص لهذا البلد وحريص على حاضره ومستقبله ، ومدرك لضخامة التحديات التى تواجهه ، والتى تتطلب من الجميع السعى الصادق والجاد إلى الاقتراب المطرد من جميع بنى وطنه وصولاً إلى ما نعبر عنه بتحالف قوى الشعب ، وهو تحالف حتمى لمواجهة هذه التحديات .

والواقع أن حكومة الدكتور عبيد لم تنجح فى مواجهة أية قضية من القضايا الملتهبة داخليًا ، بل إنها قد اعترفت بذلك ، فقد فشلت فى تحقيق تقدم اقتصادى وطفرة تنموية حقيقية ، كما فشلت فى السيطرة على الأسواق كما ونوعًا وسعرًا وجودة ، كما فشلت فى وضع وتطبيق سياسة تعليم طموحة ، كما فشلت فى مواجهة كل مظاهر وظواهر الانحلال

الأخلاقى التى تفشت فى مختلف الأماكن العامة والخاصة ، كما فشلت فى وقاية وحماية ذاتيتنا وهويتنا من جرائم الإعلام الهادم لكل قيم ومقومات الحضارة ، كما فشلت فى الحفاظ على مكتسبات الطبقات العمالية التى صارت بعد تجريدنا من هذه المكتسبات أقرب إلى العبيد فى تعاملاتها غير المتكافئة مع سلطات أصحاب المال والأعمال والإدارة ، كما فشلت فى تحقيق العدالة الاجتماعية بكل صورها بدءاً من عدالة توزيع الدخل وانتهاءً بتكافؤ الفرص على كافة المستويات .

أيها الناس .. نعلم أن للمقاعد زهوة ونشوة .. وأن للنفس أطماع وزلات .. وأن للنعيم بريق يذهب بالبصائر قبل الأبصار ، ولكننا نعلم وأنتم كذلك تعلمون أننا جميعاً راحلون .. راحلون .. وأنا بحاجة إلى زاد فى رحلتنا ، وأن هذا الزاد لن يخرج عن صدقة جارية أو علم ينتفع به أو دعوة ولد صالح ، أفلا تصدقنا على الوطن والمواطن بما لهما من حقوق — إذا جازت الصدقة بحق — ، وألا علمنا أجيال اليوم والغد أننا قادرون على هزيمة نفوسنا وتغليب المصالح العامة على الخاصة ، وألا أتحنا لأنبئنا بيئة صالحة كى يرحمونا ولو بدعوة صالحة مستجابة؟؟؟

لست أنسى ولن ينسى كل من شاهد إحدى حلقات المحاور التى استضاف فيها السيد الدكتور كبير الوزراء ، ما أفاد به سيادته عما يسمى بسياسة الإنهاك ، وهى سياسة يلجأ إليها الأطراف المتفاوضون حول قضية ما ، إذ حينما تعوزهم الحجة أو الضمير القابل للحجة ، فإن كل منهم يلجأ إلى افتعال المناورات والمجادلات بغية إتعاب الآخر إلى درجة الإنهاك كى يستسلم لمطالبه ، وهى سياسة ليس فيها من القيم سوى قيم السياسة التى قد تكون مقبولة فى بعض الحالات الخلافية ذات الأبعاد الدولية ولكنها لم ولن تكون مقبولة داخل الوطن الواحد عندما تطبق على البسطاء الذين أتعبتهم الحكومة وأنهاكتهم أيما إنهاك حتى صاروا راغبين فى الراحة حتى وإن كانت أبدية ، إذ من المفترض حقاً وصدقاً ومنطقاً أن مواطنو أية دولة وحكومتها ليسوا طرفين فى نزاع دولى على قضية ما ، وإنما هم طرف واحد وينبغى أن يظل طرف واحد حتى يتمكن من إنهاك الآخرين الذين لن يمكننا مجاراتهم فى ماراثون الإنهاك ونحن منهكون داخلياً !! مع خالص تحياتى للمجلس القومى لحقوق الإنسان التى أرى من أهمها حق الإنسان فى حياة غير منهكة !!

الرجل المناسب فى المكان المناسب!!

فى مقال سابق أكدت على الحقيقة الرياضية التى تفيد بأن حاصل جمع السوالب سالب ، كما أكدت على أن واقع شغل المواقع الكبرى فى مصر لا يؤشر على أننا نسير فى الاتجاه الصحيح نحو الأهداف الكبرى التى لا نمل التشدد بها ، بل إنه يبشر بمزيد من الانحدار والانحدار فى مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وليس عسيرًا على أى متابع لملامح الواقع أن يتبين حقيقة لا تقبل الجدل ولا السفسطة وهى أن منظومة التعيين على المناصب الكبرى تكاد تخلو من أبسط المقومات التى ينبغى أن تحتويها كى يتحقق المبدأ القائل ((الرجل المناسب فى المكان المناسب)) وهو لن يكون مناسبًا ما لم يكن جديرًا بالمنصب وجدارته بالمنصب لن تتأتى إلا بتوافر عدة مقومات ألا وهى أن يمتلك هذا الرجل برنامجًا وطنيًا قابلاً للتطبيق على أرض الواقع وقادرًا على تحقيق أهداف التنمية الطموحة والرقى الملموس لكل المواطنين ، ثم عليه أن يكون قابلاً للمساءلة الشعبية عن فشله فى بلوغ ما حدده من أهداف ، ثم أن يكون متيقنًا من كونه حال عدم تمكنه من تبرير فشله تبريرًا موضوعيًا أنه سيساءل قانونيًا ثم يعاقب على تقصيره فى حق الوطن والمواطن ، باعتبار أن منظومة التعيين على هذه المناصب إن خلت من هذه المقومات فهى منظومة تستر على الفساد بل وتحرض عليه بل وتحميه ..

وعودة إلى واقع شغل المواقع لنجد أن كبار المسئولين لا يعينون لهدف ، وإن تم تعيينهم لهدف فإنهم غالبًا ما يفشلون فى تحقيقه ، وإن فشلوا فإنهم لا يحاكمون ولا يعاقبون بل يخرجون من مواقعهم غانمين سالمين وفى إحدى يديهم خطاب شكر يسمونه فى أسوأ الحالات قرار إقالة وفى اليد الأخرى عقد عمل جديد على رأس مؤسسة أخرى ، تاركين خلفهم شعبًا يعاقب نيابة عنهم لأنهم أكبر من المساءلة ومن المسألة برمتها .

وحيث إننا دولة دأب مسئولوها أن يقولوا ما لا يفعلوا ، فقد دأبنا على سماع خطب وأناشيد العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص ، وهى شعارات لا يمكن تحقيقها فى

ظل الواقع الذى حولته قوى المحسوبة إلى ما يشبه متوالية هندسية يأتى على رأسها مسئول كبير ليعين محاسبه على رءوس مواقع السلطات التالية ، ليقوم كل منهم بممارسة حقه الباطل فى توزيع التركة على محاسبه ، لتتواصل المأساة هبوطاً إلى قاع السلطات .

وقد كان ممكناً أن يتحمل المواطنون هذا الوضع الشاذ لو أن المحسوبة تمثلت فقط فى محاباة البعض على حساب البعض رغم تساوى الكل فى مختلف أوجه التقسيم ، ولكن مالا يمكن تحمله — وهو الواقع المنظور للجميع — أن تتجبح المحسوبة وتتجاهل أبسط معانى العدالة والمنطق بل وتتمرد على كل القوانين والقرارات ومشرعيها ومتخذيها لتأتى بالمحاسب بعد خروجهم إلى المعاش لتضعهم على رأس المؤسسات المختلفة فى المجتمع وبخاصة فى الأجهزة المحلية وشركات قطاع الأعمال القابضة والتابعة وما بداخل هذه وتلك من مواقع الأمر الذى يسفر عن سلبات عديدة لعل من أهمها:

(١) أن هذا الأسلوب يخل بالمقومات الواجبة فى التعيين على المناصب الكبرى كما أسلفنا وبالتالى بالأهداف الوطنية باعتباره أسلوب قائم على الحماية فى المقام الأول .

(٢) أن هذا الأسلوب يفقد قيمة التخصص لمعناها وجدواها وهما حتميتان للتقدم إن كنا راغبين فى التقدم .

(٣) أن هذا الأسلوب يخل بكل مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بل ويقتل الطموحات فى أجيال الصفوف التالية التى باتت تعتنق يقيناً بأنها خارج الحسابات ، وهى مشاعر لا يمكن أن تدعم قيم الانتماء للوطن وأهدافه .

(٤) أن هذا الأسلوب يسىء أول ما يسىء إلى هذه القيادات السابقة وبخاصة إذا كانت من القيادات العسكرية التى يعزّز الوطن والمواطن بتاريخهم العسكرى المشرف والذى توج بنصر أكتوبر المجيد ، إذ ليس من المنطق أن يرث الآباء حقوق أبنائهم فى الحياة ، خاصة وأنه ليس ثمة ما يبرر هذا ، إذ أننا لا نعانى فقراً فى الكفاءات ولا نقصاً فى التعداد ، بل العكس هو الصحيح فنحن نعانى كثافة نوعية وكمية فى مختلف التخصصات والأجيال وهم أولى بالعطاء ممن سبق لهم أن أعطوا .

(٥) أن هذا الأسلوب أفرز إلى المجتمع قيادات تتجاوز الحدود القصوى للسن الذى نصت عليه القرارات المتعددة التى سبق للسيد الدكتور رئيس الوزراء (وزير قطاع الأعمال سابقاً) أن أصدرها ولم تنفذ بها ينال من مصداقيته هو نفسه .

(٦) أن واقع هذه القيادات يؤكد على تمتعهم بمزايا مادية غير مسبقة دون مبرر اللهم إلا انتسابهم للكبار .

أما بعد .. فإننى أختتم برفع الأمر إلى السيد الدكتور رئيس الوزراء إذ ليس من اللائق أن نرفع كل البلايا إلى السيد رئيس الجمهورية مباشرة طالما ثمة من يستطيع الحل .. فهل هناك حل يا دكتور عبيد ؟

لقاء القمة

فى طرىقى نحو هذا المقال رأيتنى مدفوعاً دفعاً ذاتياً نحو تساؤل ملح عن معنى " الأمة العربية " ، فهل تعنى اسماً لمسمى له كيان واحد ؟ أم تعنى اسماً لمساحة جغرافية تضم اثنين وعشرين كياناً ؟ فأما الفرض الأول فيعنى أن الدول العربية ماهى سوى مجموعة من الأعضاء فى جسد واحد ، وأما الفرض الثانى فيعنى أن الدول العربية هى اثنان وعشرون جسداً منفصلاً وكلّ قائم بذاته لذاته !! ثم أما بعد

فإن البداية الفعلية للمقال هى عنوانه ، وقد يخطئ البعض توقع ما أعنيه من عنوان المقال ، فيظن أنه مقبل على مقال رياضى يتناول لقاءً كروياً بين لاعبى الأهلئ والزمالك ، أو أنه بصدد مقال فنى للاحتفاء بذكرى لقاء السحاب بين أم كلثوم وعبد الوهاب ، أو أنه على أعتاب مقال سياسى لتجديد الثقة فى القمة العربية التى تأجلت فتأجلت معها ثقة الشعوب إن لم تكن قد انعدمت !! .

والحق أننى لا أعنى هذا أو ذلك أو تلك ، إذ أننى على قدر استيعابى لمغزى الحياة ويقين الموت والبعث وحتمية الحساب ، وعلى قدر ما تؤكده شواهد الأيام ومشاهد الأحداث ، لا أجد فى لقاءات اللعب والغناء والخطابة ما يبرهن لى على جدارة أى منها بصفة القمة ، إذ القمة فى مفهومى هى صفة تحتكرها تلك اللقاءات التى تضيف إلى بناء الحضارة وبناتها ، وهو ما لم ولن تحققة أهداف الكرة وآهات الغناء ومؤتمرات الخطابة ، وإنما تحققة لقاءات السمو من أمثلة ذلك اللقاء الذى جمع عشية السبت ١٧ / ٤ بين رمز رموز الزعامة والقيادة والتضحية والوفاء ألا وهو الشهيد الشيخ أحمد ياسين وبين خليفته وأحد أصدق وأنبأ وأوفى تلامذته ألا وهو الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسى .

لقد جاء هذا اللقاء فى عليائه ليؤكد لنا من جديد أننا صرنا أمواتاً داخل قبور متحركة ألا وهى أجسادنا ، وليست هذه دعوة للحرب ولن تكون ، وإنما هى دعوة للسلام الحقيقى القائم على أسس العدل والكرامة والتقدير المتبادل والمتكافئ ، والذى إن خلا من هذه الأسس فقد صفة السلام واستحق أن يوصف بأنه حالة ما من حالات الحرب المقنعة

التي يشنها طرف يعتنق القوة مبدأً دائماً في تعاملاته مع طرف آخر يعلن اعتناقه للسلام الدائم كخيار استراتيجي ، والحق أننا نسمى المسميات بغير أسائها ، فالطرف الأول (وهو إسرائيل) ما هو إلا طرف مستبد منهجاً وتطبيقاً ، أما الطرف الثاني (وهو ما نطلق عليه الأمة العربية) فما هو سوى طرف مستسلم منهجاً وتطبيقاً ، وإن جاز لنا أن نحسن الظن بالطرفين ونسئ الظن بمداركنا فإننا سنكون مضطرين إلى افتراض جدلي مفاده أن الطرفين صادقين في رغبتيهما إحلال السلام إلا أنها لا يدركان كيفية تحقيقه والتي ترتبط كلياً بأن تتسم العلاقة بينهما بالتقدير والاحترام المتبادل والمتكافئ باعتباره الضامن الوحيد والأكيد لإحقاق الحقوق ، ولكن هذا ليس بالواقع وإنما الواقع هو ما سلف ذكره قبل الفرض الجدلي ، أما الحق الذي أبغى تأكيده فهو أن الاستبداد لم ولن يكون رحماً للسلام كما أن الاستسلام لم ولن يكون مرادفاً له !!

وعودة إلى لقاء القمة (ياسين / الرنتيسي) الذي بث في ذهني ووجداني رسالتين فرأيت من صميم واجبي الوطني أن أفصح عنهما ، فأما أولاها فأتوجه بها إلى المسؤولين عن وفي جهاز التلفزيون باعتباره أحد أهم أدوات الدولة المنوطة بتشكيل وجدان المجتمع بالإلحاح على بعض القيم وتهميش البعض الآخر ، الأمر الذي يدعوني للتساؤل عن ماهية القيم التي يريد التلفزيون غرسها في وجدان المجتمع بإلحاحه على بث برامج المتعة وأغاني الفيديو سليب وأفلام الإثارة وإعلانات التبجح وبخاصة إذا كانت الأمة بصدد حادثي اغتيال لرجلين هما بكل المقاييس رمزين عملاقين على المستويين العربي والإسلامي وأعني بهما الشهيد ياسين والرنتيسي ، ومرة أخرى ما معنى أن يجلس المواطنون أمام الشاشة فلا يجدون تغييراً يذكر في الخطط والمخططات الإعلامية التي لم تقدم أقل القليل مما كان ينبغي أن تقدمه من برامج ولقاءات وطنية حاداً واحتفاءً في ذات الوقت بهذين الرمزين ولو أسوة بما يتبع حيال ذكرى ميلاد أو وفاة إحدى فنانات التعري والتبجح وأمثالهن وصناعهن !!

وأما عن الرسالة الثانية فإنني أتوجه بها إلى شعب إسرائيل الذي طالت غفلته وغيوبته حتى تجاوزت قرناً من الزمان ، وهي غفلة أن له أن يفيق منها ليتساءل ويسأل قاداته : هل من المنطق والحكمة أن ننتظر الأمن والسلام من جائع أو مظلوم أو مقهور ؟ وما هو الحق في

اغتصابنا لأرض الآخرين بالقوة ، وما هو الباطل إذا قاومنا الآخرون لاسترداد أرضهم
المغتصبة؟؟ ثم من الذى أوجد من ؟ فهل حدث الإحتلال فحدثت المقاومة ؟ أم حدثت
المقاومة فحدث الاحتلال ؟ وبمعنى آخر هل من المنطق أن نتصور حدوث رد الفعل قبل
حدوث الفعل ذاته ؟ ثم هل من الشرعية أن يستند قادتكم فى تبرير حق إسرائيل فى أرض
فلسطين وما حولها إلى ظرف زمان ولى منذ أربعة آلاف عام ؟ وماذا عن ظرف الزمان الذى
سبق هذا الزمان ؟ وما هى الحالة التى سيكون عليها العالم بكل طوائفه وأعراقه وقبائله
وعشائره وأجناسه وألوانه لو أن كلاً من هؤلاء طالب بحقه التاريخى فى أرض ما لمجرد أنه
عاش عليها من ألف عام أو يزيد؟! وأليس هذا المنهج كفيل بإهدار سيادة جميع الدول على
حدودها التى أقرتها الأمم المتحدة ، بل وكفيل بتدمير العالم عن بكرة أبيه ؟ وأليست هذه
كلها تساؤلات ينبغى عليكم أن تجدوا لها إجابات صادقة حتى تقترب جميعاً من السلام
العادل الشامل الذى ندعوا إليه ويدعيه قادتكم!! و ثمة فارق أظنكم قادرون على إدراكه بين
الدعوة والادعاء !!

كلمة الختام

إلى كل المهتمين والمتهمين فى قضايا الحرية والتحرير والتحرر

إذا كانت الحرية المطلقة أمرًا جائزًا ومباحًا فى باطن الفكر ، فإنها ليست كذلك ولا ينبغي أن تكون كذلك إذا كنا بصدد عالم الكلمة أو الفعل ، لأن حرية الفكر أيًا كان مداها فإنها لن تظلم أحدًا ، ولكن تجاوزات الكلمة والفعل لا بد وأن تظلم البعض أو تظلم صاحبها على أقل تقدير ..

هذه هى الحقيقة التى أدركتها وآمنت بها ، كما أعتقد أن جميع البشر قد أدركوها وآمنوا بها وإلا لما كانت الأعراف والعادات والقوانين التى استحدثها البشر لتحكم وتنظم سلوك الأفراد والمجتمعات .

إلا أن ثمة تساءل ما كان للبشر أن يتجاهلوه أو أن يجهلوا إجابته ألا وهو : إذا كانت البشرية على تعدد أديانها واختلاف معتقداتها ولغاتها وألوانها قد أيقنت ضرورة ألا تترك الأفعال دون حدود تفصل بين ما يباح وما لا يباح ، وإذا كانت البشرية هى سلسلة من الأجيال المتواصلة من لدن أبينا آدم وإلى قيام الساعة ، فلماذا لم تتحد وتتفق على ما يباح وما لا يباح من أفعال ؟ وإذا كانت الإجابة المنطقية الوحيدة هى أن البشرية لم تتحد أو تتفق لاختلاف أهواء النفوس من مشرع إلى آخر بل لاختلاف أهواء المشرع الواحد بين زمن وآخر ، أفلم يكن من الأجدى والأنفع للبشرية أن نلتزم بشريعة الله التى أدبرناها ولم نتدبرها وكأننا نتوهم فى أنفسنا علمًا وحكمة تفوق علم خالقنا وحكمته مما جعلنا نبيح الحريات فى مواطن تحريمها وأن نحرمها فى مواطن إباحتها ليتوالى علينا الفشل جيلًا بعد جيل حتى أوشك الكثيرون من بنى البشر أن يكونوا هم وبنى الحيوان سواء بسواء لا فضل ولا كرامة لأحدهم على الآخر بل إن كان ثمة فضل أو كرامة فهى لبنى الحيوان على هؤلاء البشر الذين أكرمهم الله وكرمهم ثم خيرهم فاتخذوا من سلوك بنى الحيوان مرجعًا ومنهاجًا بل إنهم استحدثوا من الأفعال ما يعف عنه بنى الحيوان كاللواط

والسحاق ولكن هذا الواقع مهما تفشى وشاع فلن يغير من الأصل فى شىء ، فالأصل أنهم بشر .. هكذا خلقوا وهكذا سيظلوا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ثم يقضى فيهم أمراً كان مقضياً ..

وأخيراً فإن الأمانة توجب على كل من يقرأ هذا الكتاب أن ينبهنى لما قد أكون وقعت فيه من أخطاء وذلك على بريدى الإلكترونى المدون أسفل كلمة الإهداء فى بداية الكتاب ، فإن تراءى له أننى وفقت إلى الحق وإلى ما يصلح أحوال أمتنا فليتحمل أمانته كعاشق للوطن فى نقل هذا الحق إلى من يعنيه أمرهم .

وإلى لقاء آخر وكتاب آخر بمشيئة الله ،،

المؤلف / ماجد محمود ضيف

هو كلمة حق وصدق
خرجت من رحم الألم
لتبعث الأمل فى أمة يائسة
أرادت وأريد لها أن تكون ضحية لدوامات
الظلم والقهر والتخلف
فهى أمة أدمنت اعتناق المتناقضات ثم احتكارها
حتى بات من المستحيل أن تدعى لنفسها
هوية محددة .
أمة وهبها الله مقومات السيادة
كى تكون خير أمة أخرجت للناس
ولكنها أبت !